لقد كان القرار الملكي حكيمًا في توقيته صارمًا في تفعيله ومنسجمًا مع قرارات مجلس الأمن الدولي ومحاطًا بالتناغم الضروري مع توجهات القوى الدولية الكبرى المؤثرة في صناعة القرار الأممي.

وقد بدأ ذلك جليًا من خلال التفاعل الإيجابي مع الخطوة المغربية التي أعادت الحياة الطبيعية للمنطقة بعد طرد فلول مرتزقة البوليساريو وإفشال المخططات المتتالية لراعيها الرسمي الجزائر، من خلال رسائل الدعم والمساندة التي تلقتها بلادنا وتفهم الجهات المؤثرة في القرار الدولي، مما عزز مصداقية بلادنا وجدية مقترحها للحل السياسي والمتمثل في الحكم الذاتي، وأقرب نهائيًا الخطاب الشوفيني لتقرير المصير كما يفهمه أعداء الوحدة الترابية وكشف عدم أهلية الانفصاليين وراعيهم الجزائر ليكونوا شريكًا سياسيًا في أي عملية لطبي النهائي للملف عبر حل سياسي.

باسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نحيي عاليًا القرار الملكي الشجاع وثقف بكل إجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الأدوار والتضحيات التي يقومون بها حماية للوحدة الترابية وللوطن وللمواطنين.

السيد الرئيس،

يعيش العالم تحت رحمة جائحة كورونا "كوفيد-19" بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد العالمي وعلى المجتمعات ولم تسلم بلادنا من هذا الأثر، إذ أن الإغلاق الذي عرفته المرحلة الأولى من الجائحة خلق اضطرابات غير مسبوقه في سلاسل التوريد العالمية بفعل إجراءات الحماية للدول مما أربك التداولات العادية للسلع والبضائع من وإلى بلادنا مما كشف عن اختلالات أساسية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وبالتالي وصول النموذج التنموي الحالي إلى حالة الانسداد وهو ما جعل جلالة الملك في زمن سابق للجائحة يدعو إلى بناء نموذج تنموي جديد.

لقد أبانت الجائحة عن القيم المتأصلة في المجتمع المغربي وفي مقدمتها قيمة التضامن والتي تجسدت في المساهمات التضامنية في الصندوق الخصوصي "كوفيد-19" والذي دعا إلى إحداثه جلالة الملك، وتؤكد الدور المركزي للدولة والقطاع العام في مواجهة الحالات الطارئة والاستثنائية، إن درس الجائحة يدعونا إلى إعادة النظر في عدد من المحددات التي توظف رؤيتنا لأدوار الدولة الاقتصادية والاجتماعية كدولة راعية، بدت الحاجة إليها قائمة في اجتياز مرحلة الحجر الصحي وبعده.

كما أظهرت منظومة القطاع العام قدرتها على مواجهة الأوضاع الصعبة، وفي مقدمة ذلك المنظومة الصحية، والتي رغم الخصائص في الموارد البشرية والبنيات الاستشفائية، تمكنت بفضل تضحيات نساء ورجال الصحة، من الحد من تأثير الفيروس، في سياق السياسة الاستباقية التي نهجتها بلادنا منذ البداية.

كما أظهرت منظومة التربية والتكوين إمكاناتها الكبيرة في التكيف مع الوضع الاستثنائي، سواء في إطار التعليم الحضوري أو عن بعد، مما فتح

محضر الجلسة رقم 322

التاريخ: الجمعة 18 ربيع الآخر 1442هـ (4 ديسمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021:

- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعة بالمجلس.

- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على رسوله الله.

في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية ل2021 غادي نستمر في الآن في مناقشة ما تبقى من مداخلات الفرق والمجموعات، وكذلك نسمعو في هذه الجلسة الرد ديال السيد وزير المالية، أعطي الكلمة مباشرة لرئيس الفريق الاتحاد الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني باسم الفريق الاشتراكي أن أساهم في النقاش العام حول مشروع قانون المالية رقم 65.20 برسم السنة المالية 2021، باعتباره الأداة الأساسية لرسم السياسات العمومية وهي لحظة أيضا للتداول في القضايا السياسية الراهنة والنظر إلى المداخل الممكنة لمواجهة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وفرصة لفتح النقاش العمومي حول نجاعة السياسات العمومية ومدى قدرتها على الاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين ومدى قدرة بلادنا، كدولة ومجتمع، على التصدي للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا.

لقد تزامن النقاش حول مشروع قانون المالية بمجلس المستشارين مع كسب جديد لقضية وحدتنا الترابية عقب قرار جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية لإعطاء تعليماته للقوات المسلحة بتأمين معبر الكركرات وتطهيره من المرتزقة وقطاع الطرق، عبر عملية ذات هدف ومحتوى سلمي وتأمين الحركة التجارية والإنسانية بشكل انسيابي بين بلادنا وموريتانيا، ومن خلالها الدول الإفريقية.

المرتكز الثالث المتمثل في إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وإحداث الوكالة الوطنية لتدبير مساهمات الدولة، خطوة مهمة في اتجاه إدخال كثير من هذه المؤسسات إلى دائرة الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحاجة قائمة أيضا إلى إصلاح الوظيفة العمومية بدءا بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والعمل بالإطار المرجعي للوظائف والكفاءات، كما يتطلب الأمر التسريع بنظام الائتمركز وإخراج ميثاق المرافق العمومية وتبسيط المساطر الإدارية ومواكبة التحول الرقمي للإدارة العمومية.

السيد الرئيس،

إنه مشروع قانون مالي لسنة انتخابية بامتياز، إذ على غير العادة سنعيش لحظة انتخابية لكل المؤسسات، مجلس النواب والجهات والجماعات الترابية والمهنيين والأجراء، وهو ما يتطلب إعدادا جيدا لها وتوفير كل شروط النزاهة لهذه الاستحقاقات.

وفي هذا الصدد لابد من الإسراع بإخراج قوانين انتخابية على قاعدة التوافقات التي خرجت بها اجتماعات الأحزاب السياسية مع وزارة الداخلية والتي توصلت إلى الحسم في كثير من النقاط وبقيت بعض النقاط العالقة وبعضها لا يلتقي إلا معارضة حزب واحد.

إن الاستحقاقات القادمة تتطلب الحزم والمسؤولية لنجعل منها لحظة للتراكم الديمقراطي، وليست لحظة للحزبية الضيقة والمكاسب الشخصية الضيقة، إذ الحاجة لازالت قائمة إلى مؤسسات قادرة على محاربة الفساد وتفعيل المبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الإثراء غير المشروع والذي قدم بشأنه فريق الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب مقترح قانون متكامل، عكس الداعين إلى التجزيء المفرض في القانون الجنائي.

إن انتخابات المأجورين هي الغائب الأكبر عن اهتمامات الحكومة، فالنصوص المنظمة لها بالقطاع العام تعود إلى نهاية الخمسينيات وتلك المتعلقة بالقطاع الخاص جاءت بها مدونة الشغل سنة 2004، إنها نصوص وقوانين تحتاج إلى المراجعة والتحيين لضمان العدالة الانتخابية بين فئات المأجورين في القطاعين العام والخاص، فإذا كانت الانتخابات المهنية في القطاع العام تنسم في أغلبها بالشفافية، فإن الانتخابات في القطاع الخاص ورش مفتوح للتزوير الموصوف، إذ رغم نداءاتنا المتكررة باسم الفدرالية الديمقراطية للشغل لم يستطع أي من وزراء الشغل المتعاقبين نشر نتائج انتخابات المأجورين في القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، وجمنا كمركزيات نقابية رسالة إلى السيد رئيس الحكومة وأخرى إلى السيد وزير الداخلية نطالب فيها بفتح ورش القوانين الانتخابية للمأجورين في أفق الاستحقاقات القادمة كما هو الشأن بالنسبة لباقي القوانين الانتخابية، ونتمنى أن يتجاوز السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية مع هذا المطلب المشروع في أقرب الآجال.

السيد الوزير،

الباب لهجرة مضادة من قطاع التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي في خطوة غير مسبوق، تظهر الجاذبية التي تمتلكها المدرسة العمومية.

إن المنطق الاستباقي الذي تعاملت به بلادنا مع الوضع الاستثنائي الذي خلقته الجائحة، مكن من تبوء بلادنا مكانة متميزة في التعامل مع الجائحة، وتعزز هذا المنطق الاستباقي بقرار بلادنا تقيح ملايين المغاربة، هذه العملية الضخمة والتي ليست بالهينة، والتي سنتطلق يومه الجمعة 4 دجنبر، تظهر بجلاء جدية القرارات الوطنية وتفاعلها السريع مع ما يجري في العالم من تسابق حول إيجاد اللقاح الناجح للوباء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نناقش مشروع القانون المالية في ظل سياقات دولية وطنية صعبة استثنائية وغير مسبوق، فهناك تراجع بين في نسبة النمو العالمي وانكماش اقتصادي كبير في منطقة الأورو، الشريك الأساسي لبلادنا، مع ما صاحب ذلك من تراجع للطلب الخارجي الموجه لبلادنا واضطراب في سلاسل التوريد الدولية والضغط على العرض والطلب في نفس الآن.

وطنيا هناك تحديات صحية، اقتصادية واجتماعية فرضتها الجائحة وانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بعد توالي سنتين من الجفاف والانعكاس المباشر للأزمة على المهن العالمية للمغرب وارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات غير مسبوق وتراجع المداخل السياحية وتحويلات مغاربة العالم. تلك كانت بعض سياقات المناقشة لمشروع قانون المالية 2020، الذي يأتي استثناء في وضعية استثنائية ومرتكزا أساسا على التوجيهات الملكية الواردة، خصوصا في خطاب العرش لهذه السنة، وفي خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والمتمثلة في ثلاث محاور أساسية:

- إنعاش الاقتصاد الوطني؛

- تعميم التغطية الاجتماعية؛

- إصلاح القطاع العام.

وإذا كانت الإجراءات التي جاء بها المشروع لإنعاش الاقتصاد الوطني غير كافية، فإنها تفتح عدة أورش مرتبطة أساسا بدعم المقاولات المغربية للحفاظ على مناصب الشغل، من خلال القروض المضمونة والإجراءات الجبائية المصاحبة، ويبقى المرتكز الثاني المتمثل في تعميم التغطية الاجتماعية خطوة كبرى في اتجاه ضمان الحد الأدنى للعيش الكريم لكافة المغاربة، وإن كان التركيز في المرحلة الأولى أي سنتي 2021 و2020 سيكون على تعميم التغطية الصحية، متبوعا في زمن ثان وفي مرحلة ثانية تعميم التقاعد والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.

إنها أورش اجتماعية بامتياز، والإتيان بها في هذا المشروع الذي بين أيدينا في هذا الظرف الاستثنائي، لمقاربة حكيمة منسجمة مع تصورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حول الدولة الاجتماعية التي نريد.

وإقرار الحركة بين الجهات لهؤلاء وتسوية وضعية مختلف الفئات التعليمية، إصلاح أنظمة التقاعد للحيلولة دون إفلاسها، وذلك بتفعيل التوافقات التي تمت في هذا الإطار، بخلق القطب العمومي من خلال ضم الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في صندوق واحد، والقطب الخاص بضم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد، والحرص على إعطاء الوضعية الأمثل للمعنيين بالأمر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن المرحلة التي تمر منها بلادنا، كبقية بلدان العالم، بقدر ما هي حاملة لتحديات عديدة بقدر ما تتيح في نفس الآن إمكانيات وفرص عديدة للابتكار والإبداع وطرق آفاق عديدة، خاصة في ظل الطفرة الرقمية التي فرضتها الجائحة، وذلك يتطلب وضوح الرؤية وتعزيز قيم الممارسة السياسية النبيلة، الكفيلة بإعادة الثقة إلى مؤسساتنا السياسية وأحزابنا الوطنية ومركزياتنا النقابية، واستثمار العودة القوية للدولة الراعية في سياق محاربة الجائحة وانتقال الوضع من حالة المواجهة بين الدولة والمجتمع إلى حالة التعاون وإعادة الثقة والتقليل التدريجي للهوة الفاصلة بين الدولة والمجتمع.

وهذا، يتطلب القطع النهائي مع الثالث المصاحب للمحطات الانتخابية، إذ عشنا في الاستحقاقات السابقة أوضاعا ملتبسة، تداخلت فيها السلطة والمال والدين كاليات دعم للوصول إلى المؤسسات التمثيلية، وهو ما يفرغ الديمقراطية من محتواها ويجعلنا رهين منطلق تقليدي تحكيمي، غير قادر على النضج والإيمان أن الديمقراطية تراكم متواصل لن توقفه مثل هذه الممارسات البائسة.

إن نجاحنا في الوصول إلى ممارسة سياسية سليمة كفيل بإعطائنا المداخل الكبرى للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، يمكننا من حسن اختيار المسارات والآليات الكفيلة بخلق القطاعات الممكنة واختيار نساء ورجال قادرين وقادرين على إعطاء مدلول عملي لكل هذه الإصلاحات، مما سيرفع من منسوب الثقة في قدرتنا الجماعية على الانتصار لمغرب أفضل، بما يخدم استقرار بلادنا وتماسكنا المجتمعي وبنائنا التنموي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

إن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية رغم أهميتها، فإنها غير كافية لمواجهة الحاجيات الأساسية الآتية، وفي مقدمة ذلك معالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية لفئات واسعة من المواطنين كالمأجورين الذين فقدوا مورد رزقهم والمهن المتعددة في القطاع غير المهيكل وفي القطاعات المتضررة في السياحة وتأمين الحفلات... إلخ، مما يستوجب مقاربة خاصة لمواجهة هذا الوضع والتخفيف من وقع الأزمة على هذه الفئات عبر تخفيف الضغط الضريبي وإجراءات دعم خاصة، دعما للقدرة الشرائية للمواطنين، خاصة في ظل وضعية اللاتيقن التي يعيشها العالم حول الأفق الممكن للخروج من وضعية الجائحة، وضعية اللاتيقن التي تجعل من الفرضيات التي ارتكز عليها مشروع قانون المالية فرضيات هشّة قابلة للتعديل ولم لا قانون مالية تعديلي في بحر سنة 2021.

وخدمة الدين سترهق لا محالة في ارتفاع عجز الميزانية ونسبة النمو المتواضعة وارتفاع المديونية وخدمة الدين سترهق لا محالة كل الجهود المبذولة للنهوض بالوضع الاقتصادي والمالي، وستضع البرامج الاجتماعية في خانة القلق مما يحتم التعجيل بإصلاح برامج الدعم الاجتماعي الحالية وتوحيدها وعقلنتها في إطار السجل الاجتماعي الموحد وإخراجها من دائرة التوظيف السياسي والديني، والبحث عن التصور الأنجع في الوصول إلى نموذج تنموي جديد في سياق إدراج معطى الجائحة والاستثناءات التي قد تقع داخل النقاش الجاري داخل اللجنة المعنية لهذا الغرض، باعتبار أن الجائحة جاءت في سياق الإقرار الجماعي للمكونات الوطنية بوصول النموذج التنموي الحالي إلى الباب المسدود.

كما أن الافتتاح على إفريقيا سيكون مدخلا أساسيا لبناء شركات قوية مع البلدان الإفريقية لدعم اقتصاديات هذه الدول وتحريك العجلات الاقتصادية في هذه القارة الواعدة والمتوفرة على الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة لإنجاح كل المبادرات التنموية، وإعطاء نفس جديد برؤية وأهداف جديدين للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للتخفيف من الأوضاع الصعبة التي تعيشها كثير من الفئات الهشة في المدن والبادي.

هذا الوضع لا يجب أن يحول دون استمرار الحكومة في تفعيل الإصلاحات الأساسية، ومن بينها تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 15.17 (المقصود: القانون الإطار رقم 51.17) المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالتعليم الأولي أو المدرسي أو الجامعي، وفقا للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وإصلاح المنظومة الصحية وإخراج الميثاق الوطني للصحة العمومية، من خلال منظور جديد للوظيفة العمومية الصحية، فيها تحفيزات مادية ومعنوية لاستقطاب الأطر الطبية والتمريضية والتقنية، ومواصلة توسيع الخريطة الصحية بمواصفات تحترم كرامة المواطنين.

كذلك إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية وتمكينهم من الانخراط في الصندوق المغربي للتقاعد

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية للسنة 2021، ولابد في البداية أن ننوه بالنقاش البناء والايجابي الذي طبع أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا يخفى على أحد فإن سياق إعداد مشروع هذا القانون، يأتي في ظرفية دقيقة تستلزم منا جميعا أن نقف صفا واحدا في مواجهة التحديات والمانورات التي تستهدف المس بوحدة الترابية، كما نود بهذه المناسبة في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن ننوه ونشيد بالعملية السيادية السلمية والحازمة للتصدي للممارسات الإجرامية التي تقوم بها عصابات الكيان الوهمي، من خلال محاولتها عرقلة المبادلات التجارية بين المغرب وموريتانيا بصفة خاصة، وبين أوروبا والقارة الإفريقية بصفة عامة، التي قامت بها القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

في سياق الأزمة الصحية للجائحة كورونا، لابد أن نستحضر، وبحس وطني عالي، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية، والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك نصره الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، لاسيما بعد توجيهاته السامية يوم 9 نونبر 2020 بإطلاق عملية مكثفة للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" خلال الأسابيع المقبلة، والتي سوف تمنحنا الرؤية التي تمكنا من بداية الخروج من هذه الأزمة، حيث لا يمكن الحديث عن الإقلاع الاقتصادي إلا بنهاية سنة 2021.

لكن، ورغم التدابير الحكومية الأولية الناجعة، خلال المرحلة الأولى، الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 نونبر 2020، التي استندت إلى تقديرات ظرفية على أساس الرجوع إلى الوضعية العادية ابتداء من يوليوز 2020 كبداية لمرحلة إنعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن تطورات الجائحة دوليا ووطنيا أفرز معطى جديدا، كشف باللموس أن تداعياتها ستمتد إلى نهاية سنة 2021، الأمر الذي أسقط قانون المالية التعديلي ومشروع قانون المالية 2021 في إعادة التوقع الحكومي الأولي، مما يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن البرامج الوطنية لم تتكيف مع الظرفية الجديدة حيث بقيت تعمل بنفس التصور، ومثال على ذلك قطاع السياحة الذي وقع عقد برنامج إلى نهاية سنة 2020، بينما نرى أن الظرفية تستلزم تجديد العقود وتحيينها إلى غاية منتصف سنة 2021، حيث كنا نأمل أن تستمر التدابير التي اتخذت لدعم صمود المقاولات إلى غاية دجنبر 2020 على غرار الإجراءات المتعلقة بالمساعدة على أداء ديون الاستثمار والمساعدات المتعلقة بالحفاظ على مناصب الشغل نظرا لاستمرار الأزمة.

السيد الوزير المحترم،

للأسف الشديد، أفرزت نتائج وتداعيات أزمة "كوفيد-19"، تفاقم معدل عجز الميزانية ب 7.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 وبالتبعية ارتفاع الدين العمومي بسبب التراجع الكبير الذي عرفته الإيرادات الجبائية والقطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد المغربي، في مقابل ارتفاع كبير على مستوى النفقات لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، للجائحة.

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بما سبق، لعل صدقية الأرقام، أقوى تعبير عن حجم التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تهدد استمرارية المقاولات، بسبب تداعيات جائحة كورونا، ومنها على سبيل المثال:

التصنيف الائتماني السيادي للمغرب الذي انخفض إلى أدنى درجات الوضع السلمي، نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي والمالية العمومية، وذلك وفقا لتقرير وكالة "فيتش-رينغ" (Fitch Ratings) الصادر خلال شهر أكتوبر، لما له من تداعيات على سياسة الاقتراض والاستثمار، وهو ما تؤكد كذلك خلاصات اللقاءات العديدة للاتحاد العام لمقاولات المغرب مع عدة منظمات دولية ووطنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتكزت على "جس نبض المقاولات"، كبارومتر لدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

ففيما يتعلق برقم المعاملات، فقد عرف انخفاضا كبيرا ب 412 مليار درهم، حيث سجلنا خلال سنة 2020، 884 مليار درهم كرقم للمعاملات بعد أن كان 1.296 مليار خلال سنة 2019.

أما بخصوص الضريبة على الشركات: فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا بمبلغ 32 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من دخول قانون المالية 2020 وتنفيذ قانون المالية المعدل 2020، كما يتوقع تسجيل انخفاض ما بين 15 و20 مليار درهم خلال سنة 2021.

ومن حيث التمويل: فقد استفادت 47 ألف مقاول من 38 مليار درهم كمبالغ التمويل المقدمة للمقاولات في إطار "ضمان أوكسجين" و"ضمان إقلاع" خلال 2020، حيث بلغت نسبة الاستفادة الخمس (1/5) من المقاولات بشكل تقديري.

فعلى الرغم من هذه الأرقام المسجلة إلا أنها تبقى جد ضعيفة ولا ترقى إلى طموح المقاولات، وهو ما يبين صعوبة ومحدودية مواكبة المقاولات المتضررة خلال هذه الأزمة.

من حيث فقدان مناصب الشغل حسب المندوبية السامية للتخطيط: فقد انتقل معدل البطالة من 9.4 إلى 12.7%، وذلك بعد فقدان 581.000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة ما بين شتنبر 2019 وشتنبر 2020.

وبالنسبة لنفوق المقاولات: بعد أن أغلقت 8439 مقاولا أبوابها سنة 2019، اضافت إليها سنة 2020 حوالي 9770 مقاولا بنسبة زيادة بلغت

وبالتالي للاستهلاك باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتمتية الموارد الضريبية، وفي هذا الإطار فإننا نثمن التعديل الذي أدخله زملاؤنا بمجلس النواب المتعلق برفع الدخل السنوية للأشخاص الذاتيين المفروضة عليهم المساهمة الاجتماعية للتضامن، وهو ما سوف يجنب المس بالقدرة الشرائية لشراخ واسعة من الطبقة المتوسطة؛

ثانيا، نسجل للأسف عدم وفاء الحكومة لبعض التزاماتها الجبائية، ومنها:

(1) التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة على الشركات إلى 25% بحلول سنة 2025 تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات، وهو الأمر الذي لم يتم الشروع في تنزيله لحد الآن؛

(2) عدم تسريع عملية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لجعلها ضريبة محايدة للمقاولات كشرط أساسي لتخفيف الضغط على خزينة المقاولات وتميئتها؛

(3) عدم الوفاء بمبالغ السداد والخصومات واسترداد الضرائب (المصدم: le butoir) المقدرة سنويا بـ 6.3 مليار درهم فقط.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز التوظيف: نثمن التعديل الذي أدخله زملاؤنا بمجلس النواب القاضي برفع السن وزيادة في المدة في الاستفادة من الإعفاء بخصوص التوظيفات الجديدة من الضريبة على الدخل، غير أن العقد غير محدد المدة يعتبر شرطا يحول دون إنجاح هذا الاجراء؛

رابعا، فيما يخص الضريبة التضامنية: نتفهم كاتحاد عام لمقاولات المغرب الجهود المطلوبة من المقاولات في إطار قيم التضامن الوطني، على أساس استثنائي، وعدم تمديد العمل بها لما بعد السنة المالية 2021 للحد من الفجوة بين القطاع المهيكل والقطاع غير المنظم؛

خامسا، أما فيما يتعلق بتحسين العلاقة مع الإدارة، نرى بأن التدابير المتخذة في هذا الباب غير كافية ولا ترقى إلى طموحنا ولن تمكننا من تعزيز القدرة التنافسية لمقاولاتنا.

السيد الوزير المحترم،

وأخيرا، نعتبر أن مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 هذا لا يستجيب بشكل كاف لتحديات الإقلاع المنشود لاقتصادنا الذي تأثر بشكل كبير بالأزمة الناجمة عن فيروس كورونا.

كما نتأسف لرفض مجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها والتي تهدف إلى دعم المقاولات الوطنية على الصمود وتجاوز التداعيات الاقتصادية الوخيمة التي خلفتها الجائحة، إذ يظل مشروع القانون ضعيفا من حيث التدابير المموسة التي من شأنها إرساء أسس اقتصاد قادر على الصمود لمواجهة تأثير الجائحة، والحفاظ على مناصب الشغل الحالية وخلق مناصب أخرى جديدة، وإعادة الثقة من أجل انبثاق تعاقد اجتماعي جديد على أرضية الحوار الاجتماعي، بإعمال المرونة المسؤولة بشأن مدونة الشغل وإقرار القانون التنظيمي للإضراب، وتوفير رؤية واضحة للمقاولات الصغيرة

+16%، كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى +25% خلال الستة أشهر الأولى من 2021

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية الواردة ضمن قانون المالية الرامية أساسا إلى دعم النسيج المقاولاتي الوطني لاستعادة ديناميته، لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "كوفيد-19"، نذكر من أهمها:

أولا، إقرار آليات كفيلة بتنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي (صندوق مُجد السداس للاستثمار)، اعتبارا لأهميته وتسريع تنزيل أدوات تمويله، وتوضيح العلاقة بين القطاعات والمقاولات وبين الصندوق، وكذا آليات الشراكة المعتمدة وقواعد الحكامة المالية من حيث المقاييس ومعايير الولوج للاستفادة من التمويل؛

ثانيا، الإجراءات الواردة ضمن المنشور الذي أصدره السيد رئيس الحكومة تحت رقم 2020/15 بتاريخ 10 شتنبر 2020 بتطبيق مبدأ الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية في جميع نظم الاستشارة المتعلقة بصفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها، من خلال إضافة نسبة تحدد بحسب مبالغ العروض المالية المتعلقة بالصفقة المعنية، وهو ما يستدعي توسيع مجالات التعويض الصناعي، عبر: إصلاح الإطار التنظيمي للصفقات العمومية، من خلال تضمين التشريع الوطني إجبارية اللجوء إلى أعمال هذا الشرط في مجال الطلبات العمومية، وخلق وكالة للتعويض الصناعي، وفق تركيبة متناصفة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لامتناع العجز المسجل على مستوى الصادرات المغربية مع جميع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع شركائنا الاقتصاديين (نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت 57,4%/2019 مقابل 57,2%/2018)؛

ثالثا، هيكلية القطاع غير المنظم: وهو ما سيمكن من توسيع القاعدة الضريبية، وضم القطاع غير المهيكل لدائرة القطاع المنظم؛

رابعا، تسريع تنزيل ورش اللامركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة، لاسيما فيما يتعلق بحصر اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا وجمويا؛

خامسا، رغم تميئنا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ندعو الحكومة إلى تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على ضوء مستجدات تطور الوباء؛

ورغم إيجابيات التدابير الحكومية المتخذة، لازالت بعض مظاهر القصور جاثمة على التدبير الميزانياتي لبنية مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

أولا، فيما يخص تحفيز الطلب: نسجل عدم توفير دعم قوي للمواطن،

لقد كشفت تداعيات جائحة عن حجم الهشاشة الهيكلية لبنية اقتصادنا الوطني بسبب عدة عوامل من ضمنها:

- الرهان على اقتصاد السوق دون وجود مقومات لهذا الاقتصاد، مما جعله عرضة للربيع والاحتكار.
- اعتبار القطاع الخاص المحرك الرئيسي- للتنمية على حساب القطاع العمومي؛
- مراهنة الحكومات المتتالية على الأسواق الخارجية باعتماد التبادل الحر غير المتحكم فيه وغير المتكافئ، في وقت ما زال الاقتصاد المحلي يعاني من صعوبات على مستوى خلق القيمة المضافة التنافسية، فسارعت إلى التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر (57)، دون تقييم آثارها على الاقتصاد الوطني. (ولنا في الاتفاقية مع تركيا نموذجا للتأثيرات الوخيمة على اقتصادنا المحلي إضافة إلى الحصيلة السلبية لباقي الاتفاقيات).
- فشل الحكومات المتعاقبة في ترجمة الارتفاع في نقط النمو التي تحققت بالماضي إلى مناصب شغل كافية لامتناس البطالة وسط كل الفئات العمرية وخاصة لدى أصحاب الشواهد العليا.
- فلم تفلح السياسات الحكومية في بناء اقتصاد وطني قوي ومهيكل والحال أن الجزء غير المهيكل من اقتصادنا الوطني ظل يشكل نسبة مهمة من الناتج الداخلي الخام.
- وقد زادت جائحة كورونا من هول هذه الهشاشة ومن توسيع رقعة الاقتصاد غير مهيكل الذي فاق الإشكالات الاجتماعية، وهو ما يظهر جليا من خلال:
- الارتفاع المهول في نسبة البطالة حسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط 15% في الفصل الأخير.
- ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة مجاليا، وفي صفوف العمال والعاملات بسبب التسريحات الفردية والجماعية بالمقاولات بما فيها تلك التي استفادت من الدعم (واستفادت من ضخ 120 مليار درهم في صندوق مواجهة الجائحة لدعم المقاولات)، مستغلة لإجراء القانون المالي التعديلي بدعم المقاولات التي تحافظ على 80% من مناصب الشغل في صفوف الأجراء المنخرطين بالضمان الاجتماعي، معتبرة هذا الإجراء كشيء على بياض لتسريح 20% من عمالها. والتخلص من المسؤولين النقابيين بتوقيف عقود عملهم نهائيا، الأمر الذي نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل في حينه.
- فنلت (3/1) المغاربة اليوم، يعيشون تحت عتبة الفقر كما أن 589 ألف عامل وعاملة فقدوا شغلهم، 264 ألف منصب شغل مؤدى عنه، وارتباطا بانخفاض الناتج الداخلي الخام، فقدان 227 ألف منصب شغل في القطاع غير الفلاحي و70 ألف منصب في القطاع الفلاحي.

جدا والصغرى والمتوسطة لأهميتها داخل النسيج الاقتصادي الوطني. ونظرا للطرفية الخاصة التي تعيشها بلادنا وتداعياتها على الميزانية العامة للدولة، وبالنظر لمجموعة من المتعضيات الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع والتي نجد التنويه بها، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سوف نصوت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2021.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة الرئيسة.. أنت؟

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أساهم في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي للسنة المقبلة، الذي يعتبر أهم قانون في السنة التشريعية كونه المرآة الحقيقية لمدى تعاظم الحكومة مع قضايا وهموم الجماهير الشعبية، وكونه كذلك في رسم السياسات العمومية الكفيلة بتجويد الحياة العامة، كما نعتبره في الاتحاد المغربي للشغل فرصة دستورية للترافع من أجل إنعاش المالية العمومية بمضمون اجتماعي يجرهما من برودة وجمود الأرقام وسراط التوازنات المتسلطة على أعناق الشغيلة وعموم المأجورين. ولأن هذه السنة استثنائية بكل المقاييس كان أملنا كبيرا أن تكون الحكومة قد استوعبت درس الجائحة جيدا لينعكس على اختياراتها الكبرى في القانون المالي لهذه السنة، التي عرت فيها الجائحة على عمق الأزمة المركبة والهيكلية لقطاعات حيوية قطاعات إجتماعية، كما كنا دائما ندق ناقوس الخطر بشأنها. إلا أن الحكومة أمنت في نهجها الرافض أولا، للفلسفة التشاركية عبر إقصاء الحركة النقابية من عضوية لجنة اليقظة وإشراكها في رسم التوجهات الكفيلة لإخراج بلادنا من عنق الزجاجة خاصة في مرحلة جد عصيبة تقتضي الحوار والتوافق الواسع.

صحيح أن الجائحة أربكت التدبير الحكومي، وأسقطت كل الفرضيات والمؤشرات التي اعتمدها القانون المالي لسنة 2020، لكن الحكومة فوتت الفرصة في جعل قانون المالية هذا، باعتباره آخر قانون مالي في عمر هذه الحكومة وقبله القانون التعديلي، نقطة تحول في مقاربة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ومراجعة التوجهات باستعادة التحكم في القرارات وفق ما تمليه مصلحة الوطن ومصلحة الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة، وتشبثت باختياراتها المحاسبانية بدل إعادة ترتيب أولوياتها بعيدا عن الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية التي جعلت بلادنا تتذيل الترتيب الدولي في مؤشرات التنمية البشرية.

يزال يحتسب على دخل الفرد وليس على دخل الزوجين.

● لم ترع كون الفئة المستهدفة من الضريبة هي تلك التي اكتوت بسياسة تسليع الخدمات العمومية الأساسية كالتعليم والصحة، لم ترع أن 73% من الضريبة على الدخل (IR) التي تستخلصها الدولة هي من دخل الموظفين وعموم الأجراء؛

● لم ترع حجم المسؤولية العائلية الملقاة على الفئات المستهدفة، في غياب الإجراءات الاجتماعية المرافقة لحماية الطبقة العاملة من كارثة فقدان مناصب الشغل، وبالتالي مصدر العيش، وبالفعل فقد العديد من الأزواج فقدوا مصدر عيشهم.

لقد تحاشى قانون المالية الإصلاح الجبائي في بعده الحقوقي المبني على مبادئ المساواة والشفافية والعدالة في توزيع العبء الضريبي من خلال التخفيف من الضغط الضريبي على الأجور، وتوسيع الوعاء الضريبي بتضريب الثروة، كما اقترحتها منظمنا، وعلى القطاع غير المهيكل، خارج القطاع المعيشي-. ومراجعة الإعفاءات الضريبية في القطاعين الفلاحي والعقاري، حيث يستحوذ هذا الأخير على حصة الأسد من 32 مليار المحصنة للنفقات الجبائية والرفع من الضريبة على المنتجات الفاخرة بما يحفظ توازن الميزانية والمساواة بين جميع مكونات النسيج الاقتصادي، والقطع مع الفساد والتهرب الضريبي من جهة، وتسخير الإنفاق الضريبي في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من جهة أخرى، في أفق إرساء منظومة ضريبية عادلة ومنصفة، كما أوصت بذلك المناظرة الوطنية للجبائيات وتوصيات كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس،

لقد أحلفت الحكومة كعادتها الموعد، لتؤكد استمرارها في نهج نفس اختياراتها الاقتصادية الهجينة، وفي تبني السياسة التقشفية، وتحميل الفئات الشعبية تكاليف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعجزها إيجاد حلول ناجعة لمواجهة التحديات التي زادت من حدتها واستعجاليتها وإلحاحيتها هذه الطرفية الاستثنائية والعصيبة، وتزليل طبعا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المضمونة دستوريا.

فمشروع القانون المالي لسنة 2021:

تغاضى عن مباشرة الأوراش الأساسية للإصلاح، كإصلاح المقاصة والإصلاح الجبائي الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أسس متينة، تقطع مع كل أشكال الفساد والريع، لتوفير فضاء قادر على استقطاب الاستثمارات وخلق الثروة في الاقتصاد الواقعي المنتج الذي يعيد الارتباط بالصناعة والبحث العلمي، ويقوي المنحى والمضمون الاجتماعي للدولة المغربية؛

لم يترجم شعار النهوض بالمرفق العمومي وإعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية إلى إجراءات ملموسة، بالنظر لعدد مناصب الشغل المخصصة

واليوم نتساءل حول فعالية الإجراءات المتخذة وحول ما تعتمده الحكومة القيام به لمعالجة الوضع في ظل توقيف الدعم والإعلان الرسمي أن الاقتصاد لن يسترجع عافيته قبل 2023، وما ستعمله لاسترجاع العمال لمناصبهم.

من جهة أخرى، استغلت الحكومة الأزمة الصحية للتضييق من هامش الحريات الفردية منها والجماعية، بما فيها الحرية النقابية، لمحاولة تمرير قوانين اجتماعية مصيرية بمنهجية أحادية خارج مؤسسة الحوار الاجتماعي من قبيل: مشروع القانون التنظيمي / التكبيلي للإضراب والقانون التكميمي للقطاعات، والتخطيط للمس بمدونة الشغل وتكريس الهشاشة بدعوى المرونة، دون القيام بتقييم حقيقي ومدى احترام مقتضيات مدونة الشغل، علما أن كل الإضرابات التي يخوضها العمال والعمالات ناجمة عن عدم احترام تشريعات الشغل، والقوانين الاجتماعية، ما جعل منظمنا "الإتحاد المغربي للشغل" يدعو إلى شهر من الاحتجاج والاستنكار ضد انتهاك الحريات النقابية وضد القانونين اللذين أشرت إليهما أعلاه.

كما أنها لم تتردد، أي الحكومة، في الإجهاز على المكتسبات التاريخية للعمال والعمال، من قبيل محاولة تفويت مصحات مؤسسة الضمان الاجتماعي في تجاوز لاستقلالية قرار مجلسه الإداري علما أنها ممتلكات ومكتسبات تاريخية للمنخرطين، بدل تأهيلها وإنصاف العاملين بها الذين لا يتوفرون حتى على التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي نسجل تفاقم الأوضاع الصحية في ظل منظومة صحية مهترئة، لم تستطع استيعاب كل المصابين الذين أصبحوا قابعين في بيوتهم، مع ما يتضمنه هذا الوضع من مضاعفة لنفسي-العدوى، وفي ظل تفاقم الوضعية الاجتماعية التي يزيد من حدتها غياب شبكات الأمان.

وأمام هول المؤشرات، وبعد الخطاب الملكي، الذي دعا إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، والذي نعتبره أهم ورش في الستة عشرة سنة الأخيرة، كنا نأمل أن تسهر الحكومة على ترجمة التوجهات الملكية من خلال إشراك الحركة النقابية في وضع معالم ورش الحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

لكن، مرة أخرى وفي خرق واضح للمنهجية التشاركية المفروض أن تعتمد في بناء الأوراش الاستراتيجية، هرولت الحكومة إلى فرض مقاربتها المالية لتدشين هذا الورش الذي يعتبر مدخلا للعدالة الاجتماعية بإجراء تمويلي غير عادل وغير منصف، ولا يُحقق الاستدامة، بل سيزيد من إضعاف الطبقة الوسطى وخاصة الأجراء منها.

فلم ترع فيه الحكومة كلفة العمل ولا القدرة الشرائية والرفع من الاشتراكات الخاصة بالحماية الاجتماعية لهذه الفئة وتجميد أجور المتقاعدين منها.

● لم ترع فلسفة النظام الجبائي وبالأخص الضريبة على الدخل الذي لا

المستشارين في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، ونعرب في بداية هذا التدخل على التنويه والشكر للسيد وزير المالية ولكافة أطر هذه الوزارة على الجهود التي يبذلونها كجنود خفاء لضمان التدبير المالي والموازناتي الأمثل وضمان أيضا الاستقرار والتوازن الاقتصادي والمالي لبلادنا، ولاسيما خلال هذه السنة التي تطلبت منهم مجهودا استثنائيا وسريعا لمواجهة تقلبات وتداعيات مالية واقتصادية لانتشار وباء كوفيد-19.

فأبلغكم، السيد الوزير المحترم، عبارات الشكر والتنويه باسمي الخاص وباسم كل مكونات الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين.

تشكل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية مناسبة أمام البرلمان لإثارة مجموعة من الملفات التي تشغل الرأي العام الوطني والمواطنين بالحواسر والقرى، لكن السياق الذي جاء فيه قانون المالية لهذه السنة والحكوم بتطور الحالة الوبائية دوليا ووطنيا لوباء "كوفيد-19"، الذي أرحى بتأثيراته وتفاعلاته ليس فقط الصحية والاقتصادية والمالية بل وحتى الاجتماعية والنفسية، مما يجعل أية مناقشة لمشروع قانون المالية مرهونة ومقيدة بل ومحكومة بهذا الوضع العام على الصعيد الدولي والوطني.

لهذا السبب، السيد الوزير، استعصت علينا القراءة الدقيقة للمشروع وفق منظور اقتصادي ومالي قادر على تعميق النقاش حول قضايا قطاعاتنا المالية والاقتصادية في أفق مراجعة النموذج التنموي الجديد الذي لازال يشكل أفقا لانتظارتنا، فنحن نستحضر نقاشات طويلة سواء بمجلسنا الموقر أو بمجلس النواب، بل حتى داخل أحزابنا السياسية حول مراجعة النموذج التنموي.

وكنا نتوقع بأن يكون مشروع قانون مالية 2021 مؤطرا داخل هذا النقاش، لكن الوضع الاستثنائي للحالة الوبائية فرض مراجعات أساسية وإجراءات سريعة واستثنائية، وربما مرحلية، بل وفرض مراجعة الأولويات وتأجيل أخرى حسب ما تستدعي مضاعفات الحالة الوبائية دوليا ووطنيا. لأجل ذلك، لن تكون مناقشتنا مغلقة في التفاؤل لأن الوضع العام والسياق يفرض الحيطة والحذر ولن تكون متشائمة لأن هذا البلد ومملكه وشعبه يمتلكون من المقومات والإمكانيات ما يجعله قادرا على تجاوز التحديات والصعاب، ولدينا ثوابت وطنية تمكننا من تخطي كل الصعاب وبناء المستقبل بتفاؤل وإرادة قوية في ظل التلاحم والتضامن بين المواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أكدت المؤسسة الملكية أن الاختيار الدستوري للشعب المغربي لنظام ملكية دستوري هو اختيار استراتيجي واختيار شعبي ديمقراطي ضامن للاستقرار وللوحدة الوطنية ورمز للسيادة الوطنية.

للتعليم والصحة رغم المجهود المحفوظ على مستوى قطاع الصحة بتخصيص 5500 منصب شغل و 2000 لقطاع التعليم، إذا ما استثنينا 17.000 المخصصة للذين فرض عليهم التعاقد، وبالنظر إلى ميزانية القطاعين زيادة لم تفق 4 مليار درهم، بالنسبة للصحة، مجهود يبقى مستقرا تقريبا بالنسبة للتعليم، وكل المجهود يبقى بعيدا عن تغطية الخصاص المسجل في الموارد البشرية، وتوفير التجهيزات والمعدات الضرورية والرفع من جودة الخدمات، وتحسين أجور العاملين، لسد العجز المهول لهذين القطاعين الاستراتيجيين في تحقيق التنمية المستدامة.

مشروع قانون المالية لهذه السنة خفض الاستثمار العمومي بنسبة 3,8%.

لم يخفف من حجم المديونية التي حققت أرقاما قياسية عجز الميزانية تضاعف حيث وصل إلى 7,5% برسم قانون المالية التعديلي لـ 2020، وهو الآن متوقع في ناقص 6,2% بالنسبة لميزانية سنة 2021 ولم يحث عن البدائل من داخل الاقتصاد الوطني للحد من آثار المديونية السلبية، والحفاظ على التوازنات المالية والاجتماعية، عوض اللجوء إلى الاقتراضات. مشروع القانون المالي لم يستطع تحقيق القطيعة مع العديد من شوائب نموذجنا الاقتصادي والتنموي، ولم يعد الاعتبار للقطاع العمومي والقطاعات الاجتماعية، ولم يفلح في إيجاد حلول مبدعة كفيلا بالإجابة عن الإشكالات والتحديات المطروحة، إذ لم تقبل الحكومة ما تقدم به فريقنا مثلا من حلول جباية من قبيل إحداث ضريبة على الثروة وضريبة بيئية ضانا لاستدامة تمويل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماكك الاجتماعي، وهي كلها تعديلات في اتجاه إرساء العدالة الاجتماعية وإرساء كذلك البعد التنموي والمستديم.

لأجل كل هذا، لن نصدق ولن نتعاطى بالإيجاب مع مشروع قانون المالية هذا.

شكرا لإصغافكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس

اختلالات كثيرة انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني بفقدان المناصب وفرص الشغل واستفحال الوضع الاجتماعي للفئات الهشة للشعب المغربي والتوقف الكلي والجزئي والمرحلي للعديد من القطاعات الإنتاجية، وتراجع الاستثمارات تم تراجع النمو والدخول في حالة ركوض اقتصادي، ما اضطررت معه السيد الوزير إلى تقديم مشروع قانون مالية معدل لسنة 2020 لأجل مراجعة الفرضيات والتوقعات للتوازنات الماكرو اقتصادية.

وما يؤكد ذلك المعطيات المرقمة في الباب الثاني من مذكرة التقديم كتراجع التحملات بنسبة 6.2% ثم تراجع الموارد بنسبة 6.9% ثم انخفاض حاجيات التمويل بنسبة 4.35%، ثم ما سجلته مداخيل الضرائب المباشرة من تراجع بلغ 6.1% وتراجع حصيلته الضريبة على الشركات بما قدره 10.79%. فقط السيد الوزير هذه أمثلة لا نريد التدقيق فيها، لكن نستحضرها لنؤكد كما قلنا سابقا أن قراءتنا ك فريق دستوري ديمقراطي اجتماعي لن تكون مفرطة في التفاؤل ولا متشائمة لأن الأزمة موجودة وتفرض واقعا استثنائيا ويجب التعامل معه بحذر، ولنا من المقومات كما قلنا لتجاوز الأزمة وتخطي الصعوبات فكلنا ثقة في الحكومة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لم تكن الجائحة وحدها عاملا في الكساد الاقتصادي خلال سنة 2020، بل تزامنها مع موسم جاف لثلاث سنوات متوالية مما أدى إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ثم ارتفاع البطالة في الأوساط القروية، كما أن إجراءات الحجر الصحي في بداية السنة أدى إلى تعطيل عملة السياحة وتعليق أنشطة العديد من القطاعات المرتبطة بها كالنقل، الفنادق، المطاعم وغيرها، ثم تعطيل المصانع.

فقد تم إنشاء لجنة اليقظة بأمر ملكي وأتم السيد الوزير ترأسون هذه اللجنة لمواجهة الوضعية وإقاز الشركات من الإفلاس وإقاز فرص الشغل، لكن الفلاحة كما تعلمون أهم قطاع يعتمد عليه الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل كبير في نسبة النمو الاقتصادي وفي تشغيل اليد العاملة، وهي القطاع القائد لكل تنمية في العالم القروي وهو أيضا قطاع أثبت صموده خلال الأزمة، حيث أبدى مناعة كبيرة في مواجهة تداعيات الجائحة وحافظ على تزويد السوق الداخلية بالمنتجات الغذائية وحافظ أيضا على صادراته إلى الخارج.

لكن، الفلاحة الوطنية ليست كلها ضيعات كبيرة وإنتاج تسويقي بل هناك فلاحة صغار تضرروا كثيرا بالجفاف وعانوا من إغلاق الأسواق وواجهوا خسائر كبيرة في المنتج نتيجة توقف النقل وتقييد حركة التنقل، لكن ليس هناك أية التفاتة لدعم صمود الفلاح السيد الوزير حورت كل القطاعات المتضررة وقدمت الدعم المباشر وغير مباشر لكل المنتجين وحتى

لقد كان للمؤسسة الملكية الدور الحاسم في قيادة المغرب إلى مواقع طلائعية في المنتظم الدولي ولعب أدواره الكاملة في مناصرة السلم والسلام الدوليين، ومناصرة قضايا التعايش والإخاء بين الشعوب، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وحق جميع الشعوب في العيش في أمن وسلام.

فبالرغم من كل التجاذبات والتقاطبات والخلافات الدولية والإقليمية تمكنت بلادنا، دائما بفضل السياسة السامية، من رسم صورة للمغرب ونحت موقع لائق للمغرب في كل المنتديات العالمية والإفريقية والعربية، وبفضل هذه السياسة الحكيمة تمكنت بلادنا من تدير ملف الوحدة الترابية بكل عقلانية وتبصر احتراماً لكل المواثيق الدولية، مما أقلق خصوم الوحدة الترابية وأزعج الانفصاليين الذين حركوا عصاباتهم للمناوشة على إنجازات المغرب الكبيرة بأقاليمنا الصحراوية على جميع الأصعدة الاقتصادية والتنموية وحتى الدبلوماسية والسياسية.

ما وقع في الكركرات ما هو إلا محاولة يائسة تفتقد للتبصر وتفقد للمصداقية، بل هي تعبير عن الرعونة والتسارع واللامسؤولية، ومن هذا الموقع ندين كل هذه الأفعال الطائشة كيفما كان مصدرها ومعناها، ونقف وقفة إجلال وإكرام لقوات الجيش الملكي والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة على ما بذلته هذه القوات من غالي ونفيس لأجل الحفاظ على السيادة والاستقرار والأمن وفي كل الواجهات الحدودية والداخلية فالأمن والاستقرار هما نعمة هذا البلد وهما ثمن تضحيات جسام لقوات الأمن والدرك والجيش والقوات المساعدة.

السيد الرئيس،

السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده كانت استباقية وناجعة في مواجهة وباء كورونا المستجد بإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية التي ترأسونها السيد الوزير، وإحداث صندوق خاص "بكوفيد-19" ثم تفعيل التنسيق بين كل القطاعات الداخلية، الصحة، المالية وغيرها.

وكلها إجراءات مكنت بلادنا من مواجهة الوباء والحد من آثاره الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمناسبة لا يسعنا إلا أن ننوه، ك فريق دستوري ديمقراطي اجتماعي بمجلس المستشارين، بالقيم الرفيعة للتضامن والتآزر والإخلاص في العمل والتفاني الذي أبدته كل فئات الشعب المغربي خلال أزمة الحجر الصحي، والدور الطائفي الذي كان لأطر وزارة الصحة من أطباء وممرضين ومساعدين إداريين الذين واجهوا الفيروس اللعين وسهروا على الصحة العامة ومعالجة المصابين.

كما ننوه بدور وزارة الداخلية والإدارة الترابية في الحفاظ على النظام العام والصحة العامة ودور أسرة التربية الوطنية التي ضمنت استمرار الدروس وكذلك التجارة والصناعة التي أمنت استمرار السوق وتوازنه، دون أن ننسى طبعا القوات العمومية من درك وأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية.

لكن وكما أكدت مذكرة تقديم هذا المشروع بأن حدة الأزمة أبانت عن

وإذا كان هناك من دروس وعبر ينبغي أن نستخلصها من هاته الجائحة هي فشل التوجهات النيوليبرالية التي أثبتت فشلها في مواجهة الأزمة وتؤكد مرة أخرى أن هدفها الوحيد هو مراكمة الربح وتسليع كل شيء وجعله خاضع لمنطق السوق وتهميش الإنسان وتدمير البيئة.

وأكدت من جهة أخرى على سمو قيم المعرفة والعلم والبحث العلمي ودور المنظومة الصحية الوطنية في محاربة الوباء والبحث عن لقاح ينهي مأساة البشرية مع هذا الوباء.

على المستوى الإقليمي تحولت المنطقة إلى مختبر تجارب للقرارات والمخططات ومشاريع القوى العالمية الكبرى وأبرزها المسلسل المتواصل لما سمي بصفقة القرن أو بالأحرى صفقة سرقة القرن، نتيجة طبيعية لسيادة الاستبداد والفساد في المنطقة، وهي مناسبة لنؤكد في الكونغرس الديمقراطية للشغل عن رفضنا القاطع لكل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني ونؤكد على الحق الثابت للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه وعاصمتها القدس الشريف.

على المستوى الوطني، نشيد في الكونغرس الديمقراطية للشغل بالتدخل السلمي والحازم للقوات المسلحة الملكية من أجل إعادة فتح معبر الكركرات وضمان حرية التنقل للأشخاص والبضائع، ونؤكد على ضرورة اتخاذ كل التدابير والإجراءات لضمان عدم عودة الوضع السابق ومواجهة أي محاولة للمس بحرمة التراب الوطني، وهي مناسبة لنقف وقفة إجلال وإكبار أمام تضحيات الجنود المرابطين في الصحراء المغربية دفاعا عن وحدة وأمن وأمان الوطن والمواطنين.

كما ندعو نحن في الكونغرس الديمقراطية للشغل إلى اتخاذ مبادرات تهدف إلى جعل معبر الكركرات طريقا للوحدة الإفريقية باستحضار البعد التاريخي وبأفق استراتيجي مستقبلي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسجل باستغراب إصرار الحكومة المضي على نهجها الإقصائي للحركة النقابية، بعدم إشراك المركزيات النقابية في مناقشة وإبداء الرأي بخصوص هذا المشروع لنؤكد بهذا السلوك المنطق الإقصائي والافتراضي في تدبير الشأن العام، كما سبق وأن قامت بإقصاء النقابات من لجنة اليقظة الاقتصادية، ولم تستجيب لمطلب الحركة النقابية في إحداث لجنة اليقظة الاجتماعية للوقوف على حقيقة الوضع الاجتماعي وتحديد الأولويات والاتفاق على إجراءات عملية لتخفيف آثار الأزمة على الأجراء والحفاظ على مناصب الشغل، ليتأكد بالموسم أن هاته الحكومة هي حكومة فاقدة للإرادة وللقدرة، ولا تملك أي تصور لمواجهة الأزمة وحل المعضلات والإشكالات الكبرى التي تعاني منها البلاد، ولا تمتلك ثقافة الحوار كشرط مؤسس للبناء الديمقراطي.

حكومة عاجزة عن معالجة الاختلالات الجوهرية والأزمة البنوية

للفئات الهشة، لكن الفلاح ظل وحيدا في مواجهة الأزمة السيد الوزير.
السيد الرئيس،

تأثر قطاع التشغيل بشكل كبير وارتفعت معدلات البطالة لتفوق 12%، وهو مستوى لم يعرفه المغرب منذ 19 عام وتوفيد المندوبية السامية للتخطيط حول البطالة والتشغيل بأن عدد العاطلين فاق 1.48 مليون زيادة فاقت 56%، ونحن لا نتنكر للإجراءات الإيجابية لتعبئة الموارد المالية بمبادرة من الملك محمد السادس حيث تمت تعبئة ما يفوق 33 مليار درهم لدعم الفئات الهشة ومواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

نشيد أيضا بالإجراءات المتعلقة بإعادة جدولة القروض بالنسبة للمقاولات والفئات المتضررة وبعض الإعفاءات الضريبية، لكن هذا غير كاف بالمقارنة مع فرص الشغل المفقودة، وبالمقارنة مع تراجع فرص الدخل بالنسبة للمواطنين المغاربة، ويمكن الجزم أن المقاول مغربية عموما وعلى الخصوص التي تخلق مناصب الشغل ستواجه تأثيرات سلبية للأزمة على مدى سنوات، وأكبر مشكل هيكلية تعانيه هذه المقاولات هو التمويل.

وهنا أيضا نشيد بالمبادرة الملكية السامية لإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، لكن نخذر السيد الوزير أن المقاول المغربية تعاني من ضعف الرسالة وربما قد تفقد قدرتها على مواكبة برنامج الإقلاع الاقتصادي وستصاب بالإهناك.

أمامنا إذن تحديات كبيرة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتعميمه، وفي دعم الاستهلاك الداخلي للحفاظ على الشغل وخلق فرص للدخل للفئات الهشة والفقيرة ثم تحدي تمنيع الاقتصاد الوطني وتقوية كفاءات المقاولات الوطنية ودعمها ماليا وتشريعا للتحفيز على الاستثمار ومواكبة الإقلاع الاقتصادي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.
تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2021، الذي يأتي في سياق دولي، أبرز تجلياته تفشي وباء كورونا وتداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت وستؤثر لا محالة على مستقبل الشعوب والدول والعلاقات الجيوسياسية والجيواستراتيجية.

كالشركة الوطنية لتسويق البذور "SONACOS"¹ مثلا، وهي مؤسسة عمومية تسهر على تطوير إنتاج البذور الأساسية المغربية الأصل بتنسيق مع المؤسسة الوطنية للبحث الزراعي، وهكذا تتجنب كدولة وكشعب التبعية للخارج، الذي سيصبح هو المتحكم في الإنتاج والتوزيع والأمنة في حالة خصوصتها.

إن تفويت الشركة الوطنية لتسويق البذور سيهدد الأمن الغذائي للمغاربة، ويهدد مستقبل الفلاح المغربي والفلاحة المغربية، لذا نطالبكم بالتراجع عن تفويته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كانت هذه السنة مناسبة وكانت أحسن مناسبة لسن الضريبة على الثروة، حتى يساهم الأغنياء الذين استفادوا من خيرات البلاد، ونالوا الخطوة لأكثر من ستين سنة منذ الاستقلال حتى قبل الاستقلال، كما كانت فرصة سانحة أمام الحكومة لتسترجع ولو جزء من الأرباح غير المعقولة، التي راكمتها شركات المحروقات منذ تحرير القطاع، ولكي تساهم الأبنك وشركات التأمين وشركات الاتصال بجزء من الأرباح التي راكمتها إبان وقيل الجائحة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

كما كان مشروع القانون المالي لسنة 2021 مناسبة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، فحسب تصريحتكم وأرقامكم السيد الوزير، فإن 97% من الشركات تصرح سنويا بنتائج سلبية، والمعجزة أنها تستمر ولا زالت مستمرة في عملها، وأنتم متأكدون أنها هاته الشركات تمارس التهرب الضريبي، لكنكم كحكومة عاجزة عن ممارسة صلاحياتها في الضرب على أيادي المتهربين والغشاشين، وتقرون، السيد الوزير، بوجود آلاف الشركات تعمل على إصدار الفواتير الصورية وتقوم ببيعها لهؤلاء المخلصين والغشاشين، الذين لم يكتفوا بالتملص والتهرب من أداء الضرائب، بل تعدوا ذلك إلى استرجاع أموال تقدر بملايير الدراهم، من خزينة الدولة كحق في الخصم من الضريبة على القيمة المضافة دون القيام بأي عمل.

وكنا دائما في الكوفندريالية الديمقراطية للشغل نطالب بتجريم هذا الفعل، واليوم نتمنى أن تكون قناعات بعض المسؤولين الذين استفاقوا من سبائهم وأقروا أن الفساد والرشوة والتهرب الضريبي يجرم خزينة الدولة من موارد مالية محممة ويقف في وجه تطور المقاول المغربية وفي وجه الاستثمار، كما صرح بذلك السيد والي بنك المغرب بمجلس النواب وأكد تقرير البنك الدولي حول معيقات المقاول لسنة 2019 كان أهمها الفساد والرشوة بنسبة 15%.

الاقتصادية والاجتماعية، حكومة غارقة في الصراعات السياسية الضيقة من أجل الظفر بالمزيد من الامتيازات وتوزيع المناصب والتسابق على المواقع وكل تفكيرها وانشغالها وصراعاتها محصورة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لتكرس بذلك مشهدا سياسيا بئيسا يفتقر لتصور ولرؤية التغيير والاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات، مما أفقد ثقة الشعب المغربي في المؤسسات وفي العملية السياسية والانتخابية برمتها لأنها لا تؤثر على واقعهم المعيشي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2021، لا يشكل جوابا على أولويات المرحلة، ولا يستوعب دروس الجائحة، وغاب عنه البعد الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وأفق بناء الدولة الاجتماعية الضامنة للخدمات العمومية الجيدة والمجانبة، وتشغيل الشباب وتأهيل المنظومة الصحية على الأقل لتكون جاهزة لتعظيم الحماية الاجتماعية الشاملة.

ورغم إقراركم، السيد الوزير، في جوابكم ردا على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين، أن العالم يخطو خطوات كبيرة نحو أنماط جديدة للتدبير الاجتماعية والاقتصادي والسياسي، ويعتمد على القدرات الذاتية وعلى تقوية آليات التضامن وتعزيز الدولة والخدمات والعمومية، إلا أن مشروع القانون المالية جاء عكس ذلك وحافظ على الاستمرارية وعلى نفس الاختيارات التي أبطلت قوانين المالية السابقة، وأهمها الحفاظ على التوازنات الحسابية.

نهنتكم، السيد وزير المالية المحترم، أنكم كنتم أول وزير للمالية يصرح بوضوح في نهاية تقديمكم لهذا المشروع، أن تقليص عجز الميزانية كخطوة أولى في مسار استعداد التوازنات المالية وضمان استقرار مستوى المديونية، وهو خيار لا رجعة فيه بالنظر إلى التزامات بلادنا مع كافة الشركاء، واعتبارا كذلك لضرورة توطيد ثقة هؤلاء الشركاء، وخاصة المؤسسات المالية ومؤسسات التفتيش والمستثمرين الدوليين. انتهى كلامكم السيد الوزير.

وهذا يؤكد أن حكومتنا الموقرة لا تتجهد وتعمل من أجل أن تحظى بثقة الشعب المغربي، بل تتجهد لترضي وترضى عنها المؤسسات المالية، لتمكينا من المزيد من القروض المشروطة، التي تغرق البلاد وترهن مستقبل الأجيال القادمة في المديونية وفي خدمة الدين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ولسد هذه الثغوب وسد عجز الميزانية، يتم اللجوء دائما للاستدانة وللخصوصة، لتستمر الحكومة في بيع المؤسسات العمومية الإستراتيجية، كما حصل مع مصفاة لاسامير، اليوم مع العديد من المؤسسات العمومية الهامة

¹ Société Nationale de Commercialisation des Semences

أظن هذه الأسئلة تجاوزهنا لأنه بصدد البحث عن شيء جديد داخل هذه الميزانية، وهل الأداء الحكومي الحالي قادر على إخراجنا من الأزمات متعددة الأبعاد والتي لا قدر الله ستكون نتائجها وخيمة في سنة 2021؟
ينتظر من المشروع، السيد الوزير، قانون المالية الذي كنا ننتظر تقديمه لهذه السنة أن يكون وثيقة تجيب من خلالها الحكومة عن انتظارات المواطنين، خاصة منها تلك المتعلقة بالطابع الاجتماعي بالنظر إلى الآثار السلبية التي خلقتها الجائحة على المستوى الاجتماعي بشكل خاص، ولا أتحدث عن الصحة وعن التعليم، وردنا ذلك في التقرير المكتوب الذي سلم إليكم، ولكن على سبيل المثال كنا ننتظر لأن أساس هذه الميزانية على 3 محاور أساسية، ومسألة الورش المتعلقة بالتغطية الصحية أو الإصلاح الاجتماعي كان أهمها، كنا ننتظر أن تكون هذه الميزانية هي (le socle)، هي الأساس للانطلاق لمدة 5 سنوات، لم تأتوا بهذا بشيء، تعاملت معه الميزانية كما تعاملت مع الميزانيات السابقة بتخصيص بعض التفاف في مسألة القضايا الاجتماعية.

قلنا هذا غادي يكون (phare) بالنسبة للانطلاقة الحقيقية لقانون مالية لما سيأتي من بعد الجائحة الذي سيكون عالما آخرا، عالما جديدا.
السيد الوزير،

إن هدف استعادة التوازن الاقتصادي لا يجوز ولا ينبغي أن يكون على حساب الطبقات المتوسطة والطبقات الفقيرة، فهذه الميزانية لم تأخذ العيب تماما على هذه الفئات أو هذه الفئات الاجتماعية.

فصحيح بأن انطلاقا من توجهات صاحب الجلالة، فإن على الجميع ومسؤولية الجميع حكومة وبرلمانا كذلك أن يتحمل مسؤوليته، وهذا ما يتطلب من الحكومة تحمل هذه المسؤولية من خلال الانكباب الجدي والفوري في اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من تدهور القدرة الشرائية وتسريح العمال وإفلاس المقاولات وسد الأفق لدى شرائح المجتمع الواسعة، ومع ذلك لا بد لنا أن نتفائل وستجدوننا بجانبكم لأن هذه بلادنا بغيناها، بغينا ندفعو عليها نتفائل ولكن ننتظر أن ترفع هذه الميزانية شعار "الصمود والثقة والعيش المشترك" غاب هذا الشعار في مضمون هذه الميزانية.

فالتعايش، الصمود الجماعي يقتضي الإصلاح مجددا على أهمية فرض الضريبة وتنويعها والابتكار فيها والتعامل بشكل سريع على توصيات المناظرة، فأعيد إلى ذاكرتم أنه لن يكون من مفر من الضريبة على الثروات لأن الثقل والميزان ما تقادش في هذه البلاد إلى ماكانش.. الثروات وإعادة النظر في الضريبة الفلاحية وأشياء أخرى اللي باقي مازال كستتر عليها الميزانيات السابقة، كما أن تعزيز اللحمة الوطنية والتاسك الاجتماعي يستدعي على مستوى الثقافي والهوياتي التنصيص على الميزانية الخاصة بتنشيط الطابع الأمازيغي في قانون المالية، هذا الطابع الذي غاب كلية عن هذا المشروع.

إن كل المؤشرات والأدوات والمؤثرات التي نستشعر بها ميزاننا تجعلنا

السيد الرئيس،

وحين كنا نصرح بذلك منذ زمان كنا نعت بالعدميين والمشككين في كل شيء، ولا تفوتني هذه المناسبة لأذكركم السيد الوزير بحجم الأموال المهرية للخارج لتتأكد للجميع أن الإجراءات المتضمنة في بعض القوانين المالية للحكومة السابقة والحكومة الحالية ما يعرف عند العموم بـ "عفا الله عما سلف" والتي تدعون أنها ستساهم في إرجاع الأموال المهرية للخارج إلى أرض الوطن، كنا دائما ننبهكم السيد الوزير ونبه الحكومة إلى أن هذا المقتضى..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أعطيني المداخلة، المداخلة غادي نضمها للمحضر.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا جزيلا، ما عمرنا سألينا هذه المداخلة.

السيد رئيس الجلسة:

آخر مداخلة قبل الرد ديال السيد الوزير، لأحد السيدين المستشارين الأستاذ عبد اللطيف أعمو، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

بعد التأكيد على أهمية الظرف الراهن بالنسبة لتطورات قضيتنا الوطنية والمستجدات التي من شأنها أن تسرع في مسار حلها النهائي بشكل قوي في ظل سيادة المملكة، ووفقا لمقترح الحكم الذاتي، وبعد التأكيد كذلك والتذكير وتحية لمضامين خطاب صاحب الجلالة في 6 نونبر الماضي ورسائله ومضمون رسالته بواسطة الهاتف إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والوقوف بإجلال كبير أمام قواتنا المسلحة الملكية وتأهبها والكيفية التي تعاملت بها في مسألة الحدود في مسألة الكركرات.

أعود إلى مشروع قانون المالي، السيد الوزير، لأذكركم أنه كان أحد الأسباب الرئيسية للمبادرة إلى تعديل ميزانية 2020، أنكم تأخذون الوقت الكافي لاسترداد الأنفاس وأن تجددوا الطاقات والابتكارات من أجل مواجهة تبعيات الجائحة التي ستكون سنة 21 صعبة وصعبة جدا.

وهذا المنطق ننتظر أن يكون مشروع قانون الميزانية في هذا المستوى، إلا أنه مع الأسف لم نرى ما يكفي من المؤشرات وما يكفي من المبادرات لتجعلنا نتنفس معكم ويتنفس الشعب المغربي بكامله، ولذلك هل يحق لنا، هل سنحاسب الحكومة اليوم على مدى قدرتها وقصورها في مواجهة ثقل الماضي؟ وهل يحق لنا من باب الإنصاف والموضوعية أن نعتبر مشروع الميزانية هذا مجرد موازنة جديدة بلامح الماضي؟

الوطني الكبير تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، في موقف أبان فيه كل المغاربة، قيادة وشعبا، على أن المسيرة الخضراء هي مسيرة متجددة ومتواصلة.

وما من شك بأن المسيرة التنموية الشاملة التي دشنتها أقاليمنا الجنوبية منذ استرجاعها إلى حضن الوطن، خير رد على الأطروحات الواهية والمتأكلة لأعداء وحدتنا الترابية، ويأتي على رأسها البرنامج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، الذي سنحرص على مواصلة تنزيهه بما ينبغي من الفاعلية والسرعة وتوفير الإمكانيات المالية الضرورية، بهدف توطيد المسار التنموي للصحراء المغربية وتعزيز اندماجها، وجعلها قاطرة للتنمية على المستوى الإقليمي والقاري.

السيدات والسادة،

في إطار استحضار مستجدات قضيتنا الوطنية، لا يفوتني واجب الشناء والشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على انخراطهم القوي في التعبئة المجتمعية الشاملة بخصوص هذه القضية، وعلى تجدهم المتواصل في ظل هذه الفترة الاستثنائية التي تعيشها بلادنا جراء هذه الجائحة.

كما أود أن أنوه بتعاونكم وتفاعلكم الإيجابي والبناء مع مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2021، والذي عبرتم عنه من خلال ملاحظاتكم وتساؤلاتكم وانتقاداتكم وتعديلاتكم والتي من شأنها تحسين مضامين هذا المشروع وتجويده بما ينسجم والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ويستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم في ظل هذه الظرفية الاستثنائية.

كما لا يفوتني أن أؤكد لكم حرص الحكومة على الاستمرار في بناء علاقة قوامها الحوار والتواصل المستمر مع مؤسساتكم التشريعية، وهو ما تم تكريسه منذ بداية هذه الجائحة، تعزيزا للديمقراطية المالية ببلادنا، وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية ودستور 2011، وخصوصا منه الذي ينص على دور البرلمان والحكومة على توازنات مالية للدولة.

وفي هذا الإطار، فقد حرصت الحكومة على التعامل بشكل إيجابي وواقعي مع التعديلات المقدمة من طرف مختلف الفرق والمجموعات المشكلة لمجلسكم الموقر، أغلبية ومعارضة، حيث أنه من بين 201 تعديل تم التقدم بها، تم سحب 129 تعديلا، وقبول 25 تعديلا، و76% منها لفرق المعارضة. ومن أهم من التعديلات التي تم قبولها:

1. التنصيص على إحداث واجب تكميلي بالنسبة للمقاولين الذاتيين لتمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة للخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة؛

2. إعفاء الأجر الإجمالي الذي لا يتجاوز مبلغه 10.000 درهم والمدفوع من طرف المقاول أو الجمعية أو التعاونية، للأجير الذي فقد شغله بكيفية لا إرادية، في الفترة الممتدة ما بين فاتح مارس و30 شتنبر 2020، وذلك

في موقع، ما نكذبش عليك، يصعب علينا التصويت عليها لأنه سنة 2021 تخيفنا ويبدنا إمكانيات أو أسلحة اللي يمكن التحكم فيها، من جملتها، في مقدمتها هذه الميزانية هذه التي جاءت تخيب الآمال.

انطلاقا من هذه العناصر سيصعب علينا، كما قلت، نمشيو مع هذه الميزانية بالنظر إلى أن هذه الميزانية مشروع عجز عن تقديم الحلول للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا في هذه الظروف القاسية، سواء على مستوى إعاش الآلة الإنتاجية أو على صعيد التصدي للفقر والهشاشة والبطالة، والمغاربة ينتظرون منكم الشيء الكثير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على مداخلات السادة والسيدات ممثلي الفرق والمجموعة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر، جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لـ 2021.

ويتزامن هذا النقاش مع التطورات الهامة التي تعرفها قضيتنا الوطنية، وما تتطلبه من يقظة وتعبئة جماعية من أجل تهمين المكاسب الكبيرة التي حققتها بلادنا ميدانيا وديبلوماسية. ولا يمكنني إلا أن نعبر عن اعتزازنا من جديد بالقرار الملكي السامي بتطهير منطقة الكركرات من مرتزقة البوليساريو الذين ما فتئوا يعمنون في افتعال الأعمال الاستنزائية والمناورات اليائسة وعرقلة حركة السير على حدود بلادنا مع الجارة موريتانيا.

كما نخفي الاحترافية العالية التي أبانت عنها قواتنا المسلحة الملكية الباسلة خلال هذه العملية من خلال إعادة الوضع بالمعبر إلى طبيعته، وتطهيره بصفة تامة وبطريقة احترافية وسلمية من ميليشيات الانفصاليين، وضمان انسيابية الحركة الإنسانية والتجارية.

وهنا، أود أن أتوجه بتحيةة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على الروح الوطنية العالية، التي ما فتئوا يبرهنون عليها من خلال التفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

كما أود أن أعبر عن اعتزازنا بالروح الوطنية العالية والتعبئة والإجماع

الكبير لموارد الميزانية العامة للدولة.

كما أن الحكومة كانت صادقة، سواء بالمعنى الإنساني لهذه الكلمة أو بالمعنى الذي تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، عندما قدمت لمؤسستكم المحترمة أول قانون مالية تعديلي منذ 30 سنة.

وأعتقد أن قول الحق يقتضي أن نعترف بأن إمكانيات بلادنا المالية محدودة، وأن تطويرها يقتضي أن نتحل بالمسؤولية، وأن تقدم المقترحات الواقعية والعملية، وأن نبتعد عن ازدواجية الخطاب، وأن لا نلقي بالمسؤولية فقط على الحكومة.

فالحكومة فتحت الحوار مع كل الفاعلين في إطار المناظرة الوطنية للجبايات، وشرعت في تنزيلها سنة 2020، وسيتواصل هذا التنزيل بعد انجلاء هذه الجائحة لإنشاء الله.

كما قمنا باعتماد مجموعة من التدابير لضمان الانخراط الطوعي في أداء الضريبة، وإحداث التوازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

وبالتالي، فباقي الفاعلين وعلى رأسهم القطاع الخاص مطالبون اليوم بالمبادرة إلى الاستثمار وخلق فرص الشغل، والانخراط بكل مسؤولية في تنزيل الأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله، والمتعلقة بإنعاش الاقتصاد، وتعميم الحماية الاجتماعية.

فتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ معدلات تمكنا من استيعاب الشباب الوافدين سنويا على سوق الشغل، هي مسؤولية مشتركة، وعلينا أن نكون جميعا، كل من موقعه، في مستوى هذه المسؤولية حتى نتكمن من وضع بلادنا في المسار الذي نصبو إليه.

وبالتالي، فليس من المقبول أن نطالب الحكومة برفع ميزانية الصحة والتعليم وزيادة الأجور، وتقليص المديونية، وقول في نفس الوقت بأن الحكومة قد اختارت الحلول السهلة، وأدخلت تدابير جنائية في القانون المالي، فهذا يسمى بازدواجية الموقف والخطاب.

فإذا كنا نريد لغة الوضوح والحقيقة، يجب أن نكون صارمين اتجاه المتبرين من الضرائب، وبالخصوص مع أولئك الذين يتلاعبون بالفواتير ويحرمون خزينة الدولة من موارد كبيرة، يمكن أن توجه إلى الأولويات الاجتماعية التي ما فتتتم تطالبون بها.

السيدات والسادة،

أود أن أؤكد مرة أخرى بأن الحكومة منسجمة بكل مكوناتها. وإذا كان من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في الرؤى داخل أي تحالف حكومي، فإن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على التنسيق المستمر والمتواصل بين مختلف وزراءها من أجل تنزيل البرنامج الحكومي، ومختلف الاستراتيجيات والأوراش التي أطلقها صاحب الجلالة الملك حفظه الله.

كما أن الحكومة حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها وبتعاقدتها مع المواطنين ومع المؤسسة البرلمانية على أساس البرنامج الحكومي، ومستعدة لتقديم حصيلة عملها بكل تفاصيلها في الوقت المناسب وبالاستناد إلى

خلال 12 شهرا الأولى ابتداء من تاريخ تشغيله؛

3. التنصيص على إمكانية خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة من المنشآت، لفائدة الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تسعى لغرض بيئي؛

4. عدم تطبيق المتقتضيات المتعلقة بالزامية تضمين الفاتورات لرقم قيد الزبناء في الرسم المهني على المنشآت التي تدلي بالبيان للمبيعات عن كل زبون؛

5. تمديد مدة الاستفادة من التدبير المتعلق بعدم فرض الضريبة على المزمين المزاويلين لنشاط خاضع للضريبة على الدخل عند الكشف لأول مرة عن هويتهم لدى إدارة الضرائب خلال سنة 2021؛

6. رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5% إلى 17,5% على الألياف التركيبية غير المستمرة؛

7. تأجيل تاريخ حذف بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتعلقة ببعض مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إلى فاتح يوليو 2021.

السيدات والسادة،

لقد حرصت على الإصغاء بكل إمعان لكل التدخلات وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات وتبويه أو نقد، وأود في إطار التفاعل معكم أن أؤكد اليوم أمام سياق خاص ودقيق يفرض علينا حشد الطاقات وتوجيهها نحو المستقبل، بدل النباش في الماضي والخوض في المقارنات بين الحكومات، وتقديم القراءات التجزيئية وغير المتوازنة لما تم إنجازه بإيجابياته وسلبياته.

فالحكومة منذ بداية هذه الأزمة، اعتمدت لغة الصراحة والواقع ولم تمارس التضليل. فتأثيرات هذه الأزمة شملت كل دول العالم، والمغرب لا يشكل استثناء، فالظرفية التي تمر بها بلادنا والعالم بأسره هي ظرفية خاصة ودقيقة، ولا أحد في العالم كان يتوقعها، وكل اقتصادات العالم تأثرت بها.

فنسب البطالة ارتفعت بشكل كبير في جل دول العالم، وتفاقت نسب عجز الميزانية ومعدلات المديونية، ولا داعي للخوض في تفاصيل الأرقام والمقارنات، فأنتم تعرفونها.

عندما يقول البعض بأن قول الحق يقتضي وجود من يفهمه. فهذا صحيح. لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: من يقول الحق؟ ومن يجب أن يفهمه؟

فالحكومة حرصت على أن تكون صادقة في تعاملها مع المواطنين ومع مؤسستكم المحترمة، من خلال تقديم كل المعطيات المتعلقة بتأثيرات هذه الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي، كما قامت بعرض كل تفاصيل التدابير المتخذة على مستوى الدعم الاجتماعي ومواكبة المقاولات بكل فئاتها، وعلى مستوى الحفاظ على احتياطات بلادنا من العملة الصعبة، وتوفير التمويلات اللازمة لتمويل مختلف النفقات في ظل التراجع

والمقاومات العمومية التي استنفذت الغرض من إحداثها أو لم تعد تؤدي مهامها بالفاعلية المطلوبة، إلى جانب إحداث مجموعات أو أقطاب قطاعية متجانسة، وسمكنا هذا الورش بطبيعة الحال من الرفع من فعالية القطاع العام، وعقلنة النفقات المرتبطة بهذا القطاع.

كما عملت الحكومة على إطلاق ورش كبير على مستوى تبسيط المساطر ورقمتها وتحسين الولوج للخدمات العمومية، ويرتكز هذا الورش على ثلاثة قوانين مفصلة في مسار إصلاح الإدارة لكي تكون عاملا حافزا للمسار التنموي لبلادنا وليس عائقا له.

ومما لا شك فيه أن قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، يشكل أحد أهم هذه القوانين الثلاثة، والحكومة منكبة على التزليل السريع لهذا القانون الذي يتضمن إجراءات غير مسبوقة في علاقة المرتفق بالإدارة وخاصة فيما يتعلق بتحديد الآجال القصوى لمعالجة الإدارة لطلبات الحصول على القرارات الإدارية في 30 يوما بالنسبة للقرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، وفي 60 يوما بالنسبة لباقي القرارات الإدارية، مع اعتبار عدم رد الإدارة بعد انقضاء هذه الآجال بمثابة موافقة.

وهذا إضافة إلى إلزام كافة الإدارات برقمنة المساطر والإجراءات الإدارية في أجل أقصاه 5 سنوات.

السيدات والسادة،

أعتقد أننا كلنا متفقون أننا أمام ظرفية استثنائية أثرت بشكل كبير على مواردنا المالية، كما أننا بصدد تنزيل ورش إصلاحي مجتمعي طالما انتظره المغاربة يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، والذي سنشرع في تنزيل أولى لبناته المتمثلة في تعميم التغطية الصحية الإجبارية انطلاقا من سنة 2021.

فهناك حوالي 22 مليون مغربي سيستفيدون من هذا الورش، وما يزيد عن 11 مليون منهم يعيشون في وضعية هشاشة وكانوا مسجلين في إطار "راميد" و11 مليون مواطن آخرين لا يتوفرون على أية تغطية صحية، واليوم سيتمكنون من الاستفادة من تغطية صحية إجبارية كضرائبهم من المغاربة الذين يشتغلون في القطاعين العام والخاص أو يمارسون مهنا أو أعمالا حرة.

كما أننا متفقون بأن التضامن قيمة راسخة ومتجذرة في المجتمع المغربي، والظرفية التي تعيشها بلادنا تقتضي تعزيز آليات التضامن ومأسستها.

وبالتالي، لا يمكن أن نقول بأن الحكومة اختبأت وراء هذه القيمة التي هي التضامن، بسن إجراءات تسير على عكس هذا الاتجاه.

فتعميم التغطية الصحية هو ورش مجتمعي قائم على التضامن بين كل فئات المجتمع، وقد أقرت مجموعة من الدول الرائدة عالميا في مجال الحماية الاجتماعية هذا النوع من المساهمات الاجتماعية للتضامن لتمويل أنظمتها للحماية الاجتماعية بصفة دائمة وليس بصفة استثنائية، وينسب أعلى من التي تقترحها في هذا المشروع.

كما أود أن أوضح مسألتين هامتين، الأولى هي أن تمويل ورش تعميم

الأرقام والواقع.

وإذا كان البعض يتحدث عن مثالية الحكومة في تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي، فهذا صحيح، ولكن ليس بالمعنى الذي يقصدونه، فهذه المثالية تطبقها حفاظا على مصالح الشعب، وكي يستمر عمل كل أعضاء الحكومة دون انقطاع خدمة للمواطنين في هذه الظرفية الصعبة.

وهذا العمل الدؤوب والمتجانس لأعضاء الحكومة تجسد طيبة هذه الأزمنة، من خلال التعبئة المتواصلة إلى جانب مختلف الفاعلين، من أجل التفعيل السريع والفوري لكل القرارات التي اتخذتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد تمكننا بفضل ذلك من تقديم الدعم لحوالي 5 ملايين أسرة ومليون أجير فقدوا رزقهم جراء هذه الجائحة. كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيف تحملات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج إلى التمويل.

وقد تواصل هذا العمل من خلال تجند كل مكونات الحكومة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطابي العرش وافتتاح السنة التشريعية الحالية، وقد كان لي شرف تقديم مخطط تنزيل هذه التوجيهات الملكية السامية أمام لجنة المالية بمجلسكم الموقر، وجعلنا منها أولويات رئيسية لمشروع قانون المالية المعروض على أنظاركم.

لذا أنا أتساءل: أين هي مظاهر القصور والعجز التي يتحدث عنها بعض المستشارين المحترمين؟

فلمن لديه أدنى شك أقول بأن الحكومة قادرة على ترجمة الأولويات، التي حددها جلالة الملك حفظه الله إلى حقيقة عملية وميدانية، وبالسرعة الكافية والواقع يدحض كل الادعاءات التي تذهب عكس ذلك.

فالحكومة تتوفر على تصور واضح لتنزيل الإصلاح المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية؛ تصور يجدد الفئات المستهدفة، وكلفة الإصلاح، ومصادر التمويل، وآليات الحكامة، والتدابير الموائمة.

كما شرعت الحكومة فعليا في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق تقدم كبير على مستوى القروض المضمونة التي بلغت إلى حدود اليوم 50 مليار درهم، واستفادت منها حوالي 80 ألف مقاوله جلهها مقاولات صغيرة وصغيرة ومتوسطة.

وموازاة مع ذلك تم إعداد مشروع القانون الذي يقضي بتحويل "صندوق محمد السادس للاستثمار" الشخصية المعنوية، وسيتم تقديمه لمجلسكم الموقر، وستكون مناقشة هذا المشروع فرصة لإطلاعكم على كل التفاصيل المتعلقة بأهداف الصندوق، وآليات ومجالات تدخله، وحكامة تديره.

ومن جهة أخرى، فالحكومة منكبة على إطلاق إصلاح هيكل تاريخي للمؤسسات والمقاومات العمومية، من خلال تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة، وتصفية أو حل المؤسسات

وهكذا، وبالأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي المزودج لتراجع النمو من جهة وارتفاع عجز الميزانية من جهة أخرى، فمن الطبيعي أن يرتفع بطريقة ميكانيكية مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناج الداخلي الخام حيث من المرتقب أن يصل إلى حوالي 76% بتم هذه السنة.

وبالرغم من هذا الارتفاع الذي يعتبر نتيجة حتمية للطرفية الصحية والاقتصادية غير المسبوقة، شأننا في ذلك شأن معظم الدول في العالم، فلن يؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على استدامة الدين وذلك بالنظر للهوامش المتاحة، حيث أن البنية الحالية للدين بنية سليمة، إضافة إلى أن مؤشرات التكلفة والمخاطر الخاصة به تبقى في مستويات آمنة ومتحكم فيها.

كما أن الحكومة عازمة على الانخراط في مسار تقليص عجز الميزانية بهدف التحكم تدريجيا في مستويات تطور حجم مديونية الخزينة والحفاظ على استمرارية قدرة المغرب على تحمل الدين.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، فلا يمكن الحديث عن مردوديتها فيما يخص خلق الثروة وإحداث فرص الشغل بمعزل عن دورها في خلق الظروف اللوجستية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل.

ومن المؤكد أن هناك مجهودات ينبغي بذلها على مستوى الحكامة التدييرية لهذه الاستثمارات وعلى مستوى توزيعها الجهوي، وهذا ورش سنعمل على تفعيله من خلال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وإصلاح منظومة الصفقات وتفعيل القانون المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص وإصلاح القطاع العام.

وفي المقابل، أود أن أؤكد بأنه ليس هناك أي نقص في الاستثمارات المبرمجة سنة 2021، فالمقارنة مع سنة 2020 يجب أن تتم دون احتساب مبلغ 15 مليار درهم الذي سيتم تحويله هذه السنة للحساب الخاص بصندوق مُجدِّد السادس للاستثمار، وبالتالي فاستثمارات الميزانية العامة للدولة ارتفعت بحوالي 7 مليارات درهم، كما لم يتم احتساب مبلغ 15 مليار درهم بشكل مكرر في الاستثمار العمومي لسنة 2021، على اعتبار أنها ستحول من ميزانية 2020.

أما بالنسبة لقدرة الإنجاز، أود التأكيد بأن نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية قاربت 80% خلال السنوات الأخيرة، ونحن حريصون على أن يتم إنجاز الاستثمارات العمومية المبرمجة بسنة 2021 بوثيرة أكبر، بما في ذلك 45 مليار درهم المبرمجة في إطار صندوق مُجدِّد السادس للاستثمار الذي سنعمل على تمكينه من آليات مرنة على مستوى تنفيذ مختلف المشاريع التي سيتولى تديرها.

ومن جهة أخرى، أود أن أؤكد أن مجهودات كبيرة تم بذلها على مستوى تقليص آجال الأداء لفائدة المقاولات، وقد تم في هذا الإطار استكمال إصلاح آجال الأداء وربطها بالنظام المندمج لتدبير النفقات عبر وضع وحدة

التغطية الصحية لا يعتمد فقط على هذه المساهمة، بل يعتمد بالأساس على عقلنة الاعتمادات المخصصة لمجموعة من البرامج الاجتماعية وعلى رأسها برنامج "راميد"، وتحويل جزء منها لتمويل هذا الورش.

فمن أي ضرب للطبقة المتوسطة نتحدث؟ علما أن 1,24% فقط من المأجورين هم المعنيون بهذه المساهمة.

وعن أي استهداف للقدرة الشرائية للمواطنين نتحدث؟ وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2021، رغم تأثير الطرفية على موارد الميزانية العامة للدولة، ما يزيد عن 14 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، و13.6 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، كما تتحمل ميزانية الدولة حوالي 13 مليار درهم كنفقات جبائية لفائدة الأسر.

وقد كان آخر تدبير، هو رفع سقف الاستفادة من التخفيض من واجبات التسجيل على التفتوتات المتعلقة بالسكن إلى 4.000.000 درهم، وتمديد أجل الاستفادة من هذا التدبير إلى غاية 30 يونيو، وهذا تدبير هام سيمكن من تيسير ولوج الطبقة المتوسطة للسكن.

كما أن ما يناهز 10 ملايين درهم مخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية ك"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"برنامج تقليص الفوارق"، و"تيسير"، فضلا عن الجهود الاستثمارية الكبير المقدر بـ 230 مليار درهم، فإن إقرار المساهمة التضامنية ليس فيه أي تعارض مع السياسة الميزانية المعاكسة التي انتهجتها بلادنا فعليا في مواجهة هذه الأزمة من خلال تشجيع الطلب.

السيدات والسادة،

إن قول الحقيقة للمواطنين يقتضي أن نقولها كاملة لا مجزأة، فعندما نتحدث عن ارتفاع المديونية فلا بد أن نربطها بسياق الأزمة أو الأزمات التي تعرضت لها بلادنا خلال السنوات الماضية. فالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية لبلادنا مما أدى إلى ارتفاع المديونية. ولولا المجهودات والإصلاحات التي تم إطلاقها لما تمكنا من استعادة هذه التوازنات، وبفضل ذلك سجل معدل المديونية انخفاضا سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في حدود 64.9%.

وبالتالي، فالارتفاع الكبير الذي سجله هذا المعدل هذه السنة راجع بشكل مباشر للأزمة المرتبطة بهذه الجائحة، حيث سيسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً في معدل النمو وتفاقماً في عجز الميزانية في نفس الوقت، مقارنة مع قانون المالية لسنة 2020، مما سيؤدي إلى اختلالات على مستوى توازن المالية العمومية في علاقة بتراجع المداخل المتوقعة.

ونظرا لهذه المعطيات، ينتظر أن يصل عجز الميزانية لسنة 2020 لما يناهز 7.5% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع المستوى المقدر أوليا، أي 3.5%، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم حاجيات الخزينة بمبلغ 40 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020، والتي حددت في 42 مليار درهم.

المستشفيات الجامعية من إحداث مناصب مالية إضافية بلغت 3223 منصب خلال 2017-2020.

وفي هذا الإطار، حظيت الأطر الطبية وشبه الطبية باهتمام خاص حيث استفادت من إحداث 15.500 منصبا ماليا جديدا، في حين لم يغادر القطاع خلال هذه الفترة سوى 5320 إطار بسبب بلوغ حد السن القانوني للإحالة على التقاعد. وكنتيجة لذلك ارتفعت نسبة التأطير الطبي لتبلغ 2.32 لكل 10.000 نسمة، ومن المتوقع أن تتحسن هذه النسبة برسم السنوات المقبلة، في حين بلغت نسبة التأطير الشبه طبي حوالي 8.2 لكل 10.000 نسمة.

أما بخصوص التساؤل المتعلق بتراجع نفقات موظفي هذا القطاع برسم 2021 مقارنة مع سنة 2020، فأود التأكيد بأن ذلك راجع لكون القطاع قد حظي بإجراءات استثنائية لفائدة التشغيل الصحية سنة 2020، تزامنا مع تعبئتها في مواجهة الجائحة، وذلك من خلال تسوية وضعية المرضين ذوي 3 سنوات من التكوين، وإنجاز جميع الترقيات التي لم يتم تنفيذها برسم السنوات الماضية.

ونفس المجهود عرفه قطاع التعليم، حيث انتقل مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي من 57 مليار درهم سنة 2015 إلى 76 مليار درهم مقترحة برسم مشروع قانون المالية 2021، أي ما يمثل +35% خلال هذه الفترة.

وتم إحداث 90.798 منصب مالي لفائدة قطاع التربية الوطنية مقابل حذف حوالي 60.000 منصب مالي أي بنسبة تعويض تقدر بـ 160%، أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد استفاد من 5730 منصب مالي مقابل حذف 3781 منصب أي بنسبة تعويض بلغت 151%.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتنزيل الجهوية الموسعة، أود التأكيد أن تفعيل هذا الورش الهام باعتباره منهجية جديدة للحكامة الترابية، يتم بشكل متواصل وبمساهمة ومواكبة وازنة لكل مكونات الحكومة.

فقد تم إلى غاية نونبر 2020 تحويل ما مجموعه 31.6 مليار درهم لفائدة الجهات، مع التأكيد على أن الحكومة عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الجهات فيما يخص تحويل مساهمة الميزانية العامة بالنسبة لجميع السنوات، وسيتم برسم سنة 2021 تحويل مليار درهم من الميزانية العامة للدولة، بهدف بلوغ سقف 10 ملايير درهم، كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

كما أن الحكومة منكبّة بتعاون مع المجالس الجهوية على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة، موازاة مع تقديم المواكبة للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وتسريع تفعيل المشاريع المدرجة في إطار الشطر الأول من برامج التنمية الجهوية، حيث تم التوقيع خلال سنة 2020 على أول عقد برنامج بين الدولة وجهة فاس- مكناس

للإيداع الإلكتروني للفواتير عبر هذا النظام، وتتيح هذه الوحدة تسجيل المفاولة في خدمة الإيداع الإلكتروني للفواتير والإيداع المؤرخ للفواتير الموقعة إلكترونيا.

وتم اعتماد هذه الوحدة، ابتداء من ماي 2019، بالنسبة للفواتير المتعلقة بالطلبات العمومية التي تعادل أو تفوق 5 ملايين درهم، وابتداء من يناير 2020 بالنسبة للفواتير التي تفوق أو تعادل مليون درهم.

وقد تمت برمجة إيداع فواتير الطلبات العمومية التي تفوق أو تعادل 200.000 درهم ابتداء من يناير 2021، علما أنه تم ترك اختيار الإيداع الإلكتروني للفواتير التي تقل عن هذا المبلغ.

وقد مكن هذا الإصلاح من تقليص حجم للأجل المتوسط لأداء الصفقات العمومية للدولة والجماعات الترابية، عبر تقليصه من متوسط 144 يوم في سنة 2016 إلى 58 يوما سنة 2017، و41.5 يوما في سنة 2018 و37 في 2019.

السيدات والسادة،

فيما يرتبط بالصحة والتعليم، أود التأكيد بأن الحكومة تضع هذين القطاعين على رأس أولوياتها من منطلق حرصها على صحة المواطن المغربي وعلى تمكين أبنائه من تعليم يضمن الجودة وتكافؤ الفرص، والأرقام التي سأقدمها تفند كل الإدعاءات التي تقول عكس ذلك.

فقد عرفت ميزانية الصحة ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت اعتماداتها 20 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021، مقابل 12.9 مليار درهم سنة 2014 أي بزيادة تفوق 53%.

ومن أجل مواكبة تفعيل نظام المساعدة الطبية، تم رصد اعتمادات مالية تفوق 8.5 مليار درهم خلال الفترة الممتدة 2014-2020، في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

كما تم خلال نفس الفترة، رصد حوالي 8 مليارات درهم لإنجاز المراكز الاستشفائية الجامعية لكل من طنجة وأكادير بالإضافة إلى المركز الاستشفائي الجامعي الجديد للرباط، وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية لكل من وجدة ومراكش.

وفضلا عن المجهودات المالية المبذولة سنويا قصد تمكين وزارة الصحة من تزويد الشبكة الاستشفائية العمومية بالأدوية والمستلزمات الطبية في أحسن الظروف، تم على مستوى قانون المالية لسنة 2020 اقتراح فتح التزام مقدم بالنفقات لفائدة الحساب الخاص بالصيدلية المركزية قدره 500 مليون درهم، قصد تمكين وزارة الصحة من تزويد الشبكة الاستشفائية العمومية بالأدوية والمستلزمات الضرورية.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة، تمت برمجة 5500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقابل 4000 منصب محدث سنة 2020، وبذلك بلغ إجمالي المناصب المحدثة لفائدة هذا القطاع 19.000 منصب خلال الفترة 2017-2021. كما استفادت

غادي ناخذو نصف ساعة لإعطاء الفرصة لكافة السيدات والسادة المستشارين باش ندرسو الميزانيات الفرعية، ثم نرجعو باش نديرو الجلسة الرابعة والأخيرة.

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة

(1) تيمة مداخلة مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل:

..وكان دائما ننبهكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة إلى أن هذا الاقتضى سيساهم على تشجيع تهريب الأموال للخارج.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد تقدمنا بأكثر من 40 تعديلا تروم إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، وتخفيف العبء الضريبي على الأجراء والطبقة المتوسطة التي تساهم بـ 75% من الضريبة على الدخل. وتقدمنا كذلك بتعديلات لتحسين مداخل خزانة الدولة لكنكم مع الأسف لم تقبلوا لا هاته ولا تلك، حيث طالبنا في تعديل تقدمنا به بحذف الأجراء من المساهمة التضامنية لأنهم ساهموا طوعا وكرها خلال السنة الماضية، لكنكم رفضتم هذا التعديل وصوتت أغليبتكم ضده.

ولم تقبلوا، السيد الوزير، سوى تعديلا يتيما بل نصف تعديل الذي يهم تحويل المعاهد التابعة لوزارة السياحة.

(2) مداخلة مستشاري حزب التقدم والاشتراكية:

السيد الرئيس،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يتميز السياق الدولي، لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، بمواجهة العالم، لأزمة صحية شاملة وغير مسبوق، تحولت إلى أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وبيئية ونفسية، مما كان له انعكاس على المستوى الوطني، حيث أن تداعيات الإغلاق والحجر الصحي كانت قاسية على الجميع، وخصوصا على الفئات الهشة في المجتمع.

واتخذت تدابير استثنائية على مستوى الحكومات لمواجهة آثار الجائحة بتعبئة موارد ضخمة، بجانب العديد من التدابير التي لا يسمح الوقت بسردها وتفصيلها هنا.

ونستحضر، بالمناسبة، أجواء المصادقة على مشروع القانون المالي لسنة 2021، المتميزة بالتطورات الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية، حيث يأتي مشروع القانون المالي هذا في ظروف إيجابية تتمثل في المكاسب الدبلوماسية التي حققتها بلادنا، حيث تعترف اليوم بـ 85% من دول العالم

برسم الفترة الممتدة ما بين 2020 و2022.

ووفق نفس المنظور، تولي الحكومة أهمية خاصة لتسريع وتفعيل مسلسل اللاتمرکز الإداري تفعيلا للتوجهات الملكية السامية بهذا الخصوص، وفي هذا الإطار تمت المصادقة على ثلاثة وعشرون (23) تصميا مديريا مرجعيا للاتمرکز الإداري، موازاة مع تسريع اتخاذ الآليات الضرورية لمراجعة تنظيم القطاعات الوزارية، وتقوية وتأهيل الموارد البشرية والمالية للمصالح اللامركزة، وتعزيز آليات تفويض السلطة وتفويض الإمضاء، وتحسين آليات التتبع والحكامة، إضافة إلى إعداد برنامج وطني للتكوين والتواصل لفائدة المصالح اللامركزة.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2021 في أجواء إيجابية من خلال النقاش الجاد والصریح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

ولا يمكنني إلا أن أؤمن من جديد انخراطكم وتعبئكم التي تعكس حرصكم على إعطاء هذه المناسبة الديمقراطية ما تستحقه من اهتمام، في ظل إكراهات السياق الذي تعيشه بلادنا وما يفرضه من حشد للطاقات وتضافر للجهود، من منطلق إيماننا بأننا نتقاسم مسؤولية تدبير هذه المرحلة، بما تحمله من صعوبات ينبغي تجاوزها، وتنتجحه من فرص وتقدمه من دروس يجب استغلالها وتمثيها.

فالرهانات والتحديات التي أطرت إعداد هذا المشروع هي رهانات تفرضها من جهة حمية مواجهة التطورات المتسارعة والمقلقة لهذه الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن جهة أخرى ضرورة التأسيس للمستقبل عبر معالجة الاختلالات ومظاهر العجز التي أبانت عنها هذه الأزمة، والانتكباب على تفعيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك حفظه الله.

فهو مشروع واقعي يلتزم بالقدرات الموضوعية لمليتنا ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق مغرب الغد، ومغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع في إطار الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة، ولا يمكننا إلا أن نستبشر خيرا بإعلان جلالة الملك، حفظه الله، عن الإطلاق الوشيك لعملية التلقيح ضد هذا الفيروس.

أشكركم على إصغافكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بهذا الرد نكون قد استكملنا جدول أعمال هذه الجلسة، الجلسة الثانية، طبعاً أمامنا جلستين: الجلسة الثالثة التي ستبدأ إذا بغيتو بعد حين، ثم

الشغل، وعلى مستوى جلب الاستثمارات، وعلى مستوى بنية الميزان التجاري.

ومن موقع المعارضة، فقد تربينا على أن نكون حريصين على رصد مكامن الخلل والهشاشة، دون إنكار التراكبات الإيجابية.

لكن، هل من الموضوعية التلمص من المسؤولية، بقولكم أن أبرز مكامن الخلل والهشاشة، التي رصدها ممثلو الأمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، ليست مرتبطة بحكومتمكم أو بحكومة معينة، بل بتراكم سنوات وعقود؟

فهل سنحاسب الحكومة الحالية على عدم قدرتها أو قصورها في مواجهة ثقل الماضي؟ أم سنلتمس لها عذرا بذلك؟

وهل يحق لنا أن نعتبر أن النفقات المالية العمومية التي يتم تبويبها وتقديرها وفق توقعات وفرضيات، تتفرع عنها برامج تحدد نفقاتها حسب الأنشطة المبرجة سنويا، هي بالأساس مرتبطة بأهداف ومؤشرات تقييم الأداء الحكومي وبنجاعة الاعتمادات المرصودة - إذا اعتبرنا البرمجة ثلاثية السنوات- وأنها تمثل مرجعا محميا لتقييم عمل الحكومة آتيا ومستقبليا، وتشخص مدى قدرتها على مواجهة ثقل الماضي، والتحكم في سلبياته، بدل الاختباء وراءه.

فهل يحق لنا من باب الإنصاف والموضوعية أن نعتبر مشروع قانون المالية هذا مجرد موازنة جديدة بلامح الماضي؟

وهل الأداء الحكومي الحالي قادر على إخراجنا من الأزمات المتعددة الأبعاد، والتي ستزداد استفحالا لا محالة في مستقبل الأيام، إذا لم تتم التعبئة المطلوبة بالفعالية المطلوبة؟

نحن لا نعتقد ذلك، فقد أثبتت معالم مشروع قانون المالية هذا أن هناك قصور في التصور، وراحة في تكرار نفس الصفات، واستكان لموازنات مجترة بلامح الماضي، والتي تركز أساسا على مزيد من المديونية وفرض ضرائب جديدة ومواصلة تزييف سوق الشغل في ظل مناخ اقتصادي متأزم يتميز بتراجع مداخيل الدولة ومناخ سياسي مطبوع بعدم الانسجام بين مكونات الأغلبية الحكومية... كأن حكومتنا عاجزة عن قراءة واقعنا.. فكيف لها أن تغيره للأفضل..؟

السيد الوزير،

ينتظر من مشروع قانون المالية لهذه السنة أن يكون وثيقة تجيب من خلالها الحكومة على انتظارات المواطنين، خاصة منها تلك المتعلقة بالطابع الاجتماعي، بالنظر إلى الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة على المستوى الاجتماعي، بشكل خاص.

كما ينتظر منه أن يترجم التوجيهات الملكية الداعية إلى إصلاح اجتماعي بنيوي شامل إلى واقع ملموس، من خلال التعميم التدريجي للتغطية الاجتماعية.

ولقد أظهرت الأزمة الصحية المرتبطة بـ"كوفيد-19" هشاشة المنظومة

بمغربية الصحراء، بفضل دبلوماسية مقدامة ومبادرة.

كما نستحضر بالمناسبة، الإعلان عن مشروع بنوي ولوجيستي ضخم بمدينة الداخلة، على غرار ميناء المتوسط بطنجة، بالموازاة مع تقدم أشغال الطريق السيار تيزنيت- العيون بخطى ثابتة، مع الإعلان عن نية إنهاء الأشغال قبل متم سنة 2021، بجانب مشاريع تنوية أخرى، مع ما لكل هذه المشاريع البنيوية الكبرى من تأثير في التثيت النهائي للأقاليم الجنوبية في محيطها الوطني الطبيعي، ولما لها من بعد قاري يمنح المغرب تأثيرا استراتيجيا هاما، لما يعطيه من دفعة قوية لتندفق التبادل التجاري والبشري والثقافي مع بلدان جنوب الصحراء ودول الساحل.

السيد الوزير،

يتم عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 في ظل ظروف استثنائية، حيث كان ينتظر منه أن يكون قانونا استثنائيا، إلا أنه يبدو أشبه بميزانية ترحيلية، يتم بواسطتها تحريك الإشكاليات المطروحة من سنة إلى سنة، رغم دقة المرحلة وطابعها الاستثنائي.

فعلى مستوى الإنفاق العمومي، فالمشروع اتسم بالاستمرار في نفس الوتيرة والمنهجية في صرف الميزانية، وفي عدم التوازن واستمرار التفاوت القطاعي والمجالي، كما تميز بخلوه من أي إشارة قوية تدل على الإنصاف والعدل على المستوى الجبائي.

فما يعاب على المشروع عدم استحضاره لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات في ماي 2019 ولخلاصات التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد"... والتي ظلت، للأسف، حبرا على ورق.

السيد الوزير،

إن مناقشة مشروع قانون المالية هذا، هو نقاش ذو رمزية هامة، يمكننا من الوقوف عند جوهر السياسات العمومية، من مدخل التدبير المالي.

وهو كذلك رهان بيداغوجي، يجب قراءته في السياق المتصل بورش إصلاح المالية العمومية، في ظل استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، والحرص على تسهيل الوصول إلى المعلومة المالية وتيسير تداولها وفحص مصداقية تأويل الأرقام، وتقوية آليات مراقبة المالية العمومية من طرف المؤسسة التشريعية.

ولا يسعنا هنا إلا أن نحكي التفاعل الإيجابي لمصالح وزارة المالية، مع استفسارات وبعض تعديلات الفرق والمجموعة النيابية.

وقد سجلنا من خلال مداخلاتكم التعقيبية وملاحظاتكم حول تقييم الاستراتيجيات القطاعية بمجلسي البرلمان، دعوتكم، غير ما مرة، البرلمانين إلى التقييم الموضوعي للأداء الحكومي من باب الإنصاف والموضوعية، حتى لا نقف عند النواقص فقط دون ذكر المكاسب، على مستوى خلق فرص

لكن جائحة كورونا ساهمت في التعرية عن حجم وهوة الفوارق المجالية والاجتماعية المطروحة وحدتها، بما فيها تلك القائمة بين الرجل والمرأة... والتي تتطلب ثورة ثقافية وسلوكية ومجهدات حمة من مختلف الفاعلين، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الجماعات الترابية. ونعتبر أن مشروع قانون المالية هذا لم يأتي بجديد في هذا الباب.

إن هدف استعادة التوازن المالي والاقتصادي جراء الخسائر التي خلفتها الجائحة، لا يمكن تحقيقه، على حساب الطبقات المتوسطة والهشة. وهو ما يستدعي تبني قانون مالي بنفس اجتماعي قوي. وهو ما لم نلمسه - للأسف- في النسخة الحالية من مشروع قانون المالية، حيث جاء هذا المشروع بملامح سنة أخرى قاسية على المغاربة، وخصوصا الفئة الأضعف منهم من محدودي الدخل والأشد فقرا.

السيد الوزير،

إن من أبرز مكامن الخلل في اقتصادنا الوطني، أن ما يقارب ثلثي (3/2) الأسر المغربية تعيش من القطاع غير المهيكل، ولا تتوفر على حياية اجتماعية، بجانب هشاشة النسيج الإنتاجي، وهيمنة التعامل النقدي. هذا، بجانب ارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية، والارتباط الجوهري والبنوي للقطاع الفلاحي بالتقلبات المناخية وبشح وندرة الموارد المائية.

كما أننا نعاني من ضعف في تجنيد الرأسمال البشري على جميع المستويات، ومن ضعف الحكامة، وهو ما يستدعي تعزيز نجاعة الإدارة العمومية، وتعميم ممارسة ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الرشوة، وترسيخ نزاهة وفعالية منظومة العدالة وتحسين مناخ الأعمال. وهو ما سيمثل الامتحان الأول والأهم للحكومة في آخر أيامها.

ويقتضي التقييم الموضوعي الإقرار بأن الحكومة الحالية ظلت عاجزة عن التأثير في كل هذه العوامل بفعالية. وبهذا ستكون عاجزة، في سنتها الأخيرة، عن استخلاص الدروس للاستجابة للجيل الجديد من الإصلاحات الرامية إلى تنزيل التوجيهات الملكية السامية.

صحيح، أن التوجيهات الملكية لم تكن موجهة للحكومة وحدها، بل لختلف الفاعلين، وعلى رأسهم البرلمان، وأن تدبير هذه المرحلة الحاسمة يقتضي اليوم تقاسم المسؤولية، لكن مسؤولية الحكومة قائمة أساسا، ومسؤولية وزارة المالية قائمة كذلك، لكونها المحيطة على مسار مناقشة قوانين المالية، والمحتكرة للمعلومة المالية وللقدرة التقنية، وهي القادرة عمليا على تقدير الأثر المالي للإجراءات الجبائية المعتمدة، وفقا لمبدأ المسؤولية والمحاسبة.

وهو ما يتطلب من الحكومة تحمل مسؤولياتها كاملة، من خلال الانكباب الجدي والفوري على اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من تدهور القدرة الشرائية، وتسريح العمال، وإفلاس المقاولات، وانسداد الأفق لدى شرائح اجتماعية واسعة.

السيد الوزير،

الصحية، ولن تكفي المجهودات المبذولة على مستوى التمويل أو على مستوى الموارد البشرية، في نظرنا، لسد الخصاص الذي يعاني منه القطاع، والمتمثل أساسا في ضعف التأطير الطبي وسوء توزيعه وغياب بنية تحتية قوية، ترتكز على محورية المستشفى العمومي.

كما أظهرت الجائحة، أن الرهانات المرتبطة بقطاع التعليم، والذي يعد بدوره من أبرز القطاعات الاجتماعية، هي رهانات أقوى وأعمق من التوقعات المتمثلة في تدعيم القطاع بإضافة 2000 منصب مالي جديد أو الرفع من الغلاف المالي المخصص للقطاع بحوالي 4 ملايين درهم.. وهي رهانات مرتبطة بمدى قدرة منظومتنا التربوية على التأقلم السريع والفعال مع التحولات العميقة التي ستتمس جوهر القيم الإنسانية، وترهن توازنات النظام العالمي لما بعد الجائحة، بجعل المدرسة في واجهة التحديات التي ستعرفها أزمة الهوية، وتمتحن مدى قدرتها على استغلال آفاق الثورة الرقمية في إطار إستراتيجية طموحة وواضحة المعالم والمرامي.

وفي سياق التنزيل السريع لورش تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، الذي سيركز بداية على تعميم التغطية الصحية عبر مشروع قانون المالية 2021. فهذا الورش الذي ينتظر تنزيهه على مدى خمس سنوات كحد أقصى، يقتضي إجراءات واسعة، خاصة على مستوى توفير التمويل اللازم والكافي، وهو ما يفرض على الحكومة تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والبحث عن قنوات للتمويل بعيدا عن إرهاب جيوب المواطنين.

السيد الوزير،

إن خيار الجهوية خيار استراتيجي لا رجعة فيه. ولقد تم تحويل ما يناهز 31 مليار درهم للجهات منذ سنة 2016. وخلال سنة 2020، وبالرغم من التراجع المتوقع لموارد الميزانية العامة، بحوالي 40 مليار درهم، فقد التزمت الحكومة بتحويل المساهمة من الميزانية العامة للدولة كاملة، أي 3.7 مليار درهم لفائدة الجهات، حيث سيتم تحويل الشطر الرابع من هذه المساهمة المقدرة بحوالي 800 مليون درهم قبل نهاية هذه السنة.

كما انكبت الحكومة، بتعاون مع المجلس الجهوية، على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة، بالموازاة مع مواكبة ودعم الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، بجانب تفعيل المشاريع المدرجة في إطار الشطر الأول من برامج التنمية الجهوية.

ورغم هذا المجهود، فالفوارق المجالية والاجتماعية، ظلت تشكل إحدى أبرز الإشكاليات التي تعاني منها بلادنا، بحكم أن ست جهات فقط تستحوذ على 70.9% من الثروة الوطنية. مما ينتج عنه تفاوت كبير في الولوج للخدمات الأساسية بين جهات المغرب، ويخلق تفاوتات صارخة بين مختلف المناطق.

وفي هذا السياق، خصصت الحكومة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 أزيد من ملياري درهم لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بهدف تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي إطار البحث عن موارد جديدة لتمويل التكاليف العمومية وتوسيع الوعاء الجبائي والسعي نحو تحقيق العدالة الجبائية، فإن المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية تقدمت كذلك بتعديل جوهري في مشروع قانون المالية لسنة 2021 يقضي بإحداث ضريبة سنوية على الثروة وذلك ابتداء من فاتح يناير 2021.

كما اقترحنا كذلك تعديلا يهدف إلى تحفيز البحث العلمي ببلادنا، لما له من انعكاسات إيجابية على تطوير مناهج البحث والتأطير بمؤسسات ومعاهد التعليم العالي... إلى غير ذلك من التعديلات التي ترمي إلى خلق أجواء للتماسك الاجتماعي، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيف الضغط على الطبقة الوسطى، بحكم الدور المنوط بها في هذه الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا.

إلا أنه، مع الأسف، فإنكم ارتأيتُمْ رفضها جملة وتفصيلا، بدون مبرر مقنع، حتى تبقى وثيقة الميزانية في التوجه الذي اخترتموها لها، دون أن يكون بين أيديكم أي مقود ثابت وصامد.

السيد الوزير،

إن كل المؤشرات والأدوات المتوفرة أمام أيدينا، والتي تساعدنا على مساءلة المعطيات المالية التي يحملها مشروع قانون المالية 2021، تدل على أن هذا المشروع اتصف بالاستمرارية في نفس المنهجية والوتيرة في صرف الميزانية وفي عدم تحقيق التوازن القطاعي والمجالي، مع الاستمرار في تغييب القواعد الخاصة بترشيد النفقات العمومية.

كما أن استحضارنا للبعد الحقوقي المرتبط بوضع وتنفيذ السياسات العمومية، في امتداداتها المالية، يجعلنا متشائمين تجاه قدرة هذا المشروع على الترجمة الحقيقية لتطلعات المواطنين المغاربة، وعلى الاستجابة للتحديات الظرفية.

فقد أبان مشروع قانون المالية لسنة 2021 عن قصور حاد في إعادة النظر في توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية، مع جعل كل الامتيازات مقرونة بالنفع العام، مثل خلق مناصب الشغل الحافظة للكرامة والضامنة للاستقرار، إضافة إلى عدم إخضاع كل الصناديق لمبدأ المراقبة والشفافية، والحد من الإنفاق الغير المنتج للخدمة العمومية، مع اعتماد مبدأ توظيف الموارد وفق المنفعة العامة.

كما أن عدم ترجمة مبدأ تجريم التلمص الضريبي وتقوية نظام المراقبة، وتطبيقه على الجميع بدون تمييز، على مستوى مشروع قانون المالية، مع القصور في إرسال إشارات قوية في اتجاه وضع حد للإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية والعمل على استرجاع الأموال العامة المنهوبة والثروات المهربة.

وهو ما يتطلب، من جهة أخرى، الإسراع بالمصادقة على القانون الجنائي، لما يتضمنه من مقتضيات هامة تمكن من محاربة الإثراء غير المشروع، وذلك بالتفاعل الإيجابي لوزارة العدل مع هذا المطلب، مع رفض

يحق لنا أن نكون متفائلين، لكن، آخر المعطيات والسيناريوهات المتاحة حاليا، حسب والي بنك المغرب، تشير إلى تراجع قوي في الاقتصاد وخسارة ملموسة في مناصب الشغل وتدهور في التوازنات الماكرواقتصادية، باعتبار أن التطورات الأخيرة للجائحة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، تزيد من مستويات الشكوك حول مآل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، يحق لنا أن نكون متفائلين، ونرفع شعار الصمود والثقة والعيش المشترك.

لكن زرع الثقة في النفوس يقتضي من القطاع الخاص بعث إشارات طمأنة للرأي العام، خصوصا في قطاعات التعليم والصحة والبنك والتأمين... وخصوصا في هذه المرحلة الصعبة بالذات، والبرهنة عمليا وفعليا بأنها لا تستغل الفرص في زمن الأزمات، ولا تقف على مآسي المواطنين بهدف تحقيق الأرباح على حساب قيم المواطنة المسؤولة.

كما أن قيم الصمود الجماعي تقتضي الإلحاح مجددا على أهمية فرض الضريبة على الثروة، وعلى تضريب الفلاحة الكبيرة وإخضاع القطاع الفلاحي للضريبة التصاعدية، وابتكار بدائل جبائية تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي، بدل الاتكال على الحلول السهلة.

إن تعزيز الثقة والتاسك الاجتماعي، يقتضي تعزيز القدرة على الصمود أمام التغير المناخي الذي باتت تجلياته واضحة على الصعيدين الدولي والوطني، خصوصا في هذه المرحلة الدقيقة.

كما أن تعزيز اللحمة الوطنية والتاسك الاجتماعي يستدعي، على المستوى الثقافي والهوياتي، التنصيص على ميزانية خاصة بتفعيل الطابع الرسمي للآمازيغية في قانون المالية هذا. وهو ما لم نلمسه في هذا المشروع.

السيد الوزير،

لقد قدمنا تعديلات في إطار مساهمة برلماني حزب التقدم والاشتراكية في تجويد وثيقة الميزانية، ودفع الحكومة لإجراء تغييرات في سياساتها المالية والاقتصادية، وهي في غالبيتها تعديلات الغاية من تلك التي تم الإعفاءات هو إخضاع الأنشطة الفلاحية المرهقة للضريبة، حيث اقترحنا، في أفق إصلاح جذري للنظام الضريبي ليكون أكثر عدالة، ووعيا منا بمبدأ المساواة أمام تحمل التكاليف العمومية، تخفيض السقف الضريبي المعفى من الضريبة المفروضة على الدخل الفلاحية العالية، معتبرين أنه ليس من الطبيعي الاستمرار في هذا الوضع غير العادل، سيما وأن القطاع الفلاحي يستفيد من مجموعة من الدعم في إطار مختلف السياسات العمومية الوطنية.

واقترحنا في ذات الوقت تعديلات تتوخى الرفع من الضريبة المفروضة على القيمة العقارية الناتجة عن تحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق حضرية، بهدف محاربة المضاربة العقارية والريح السريع والإثراء غير المشروع الذي نلاحظه في هذه العمليات، المتعلقة بالعقارات المعاد تمييزها بفضل وثائق التهيئة العمرانية الجديدة.

تواجه بلادنا في هذه الظروف القاسية، سواء على مستوى إنعاش الآلة الإنتاجية، أو على صعيد التصدي للفقر والهشاشة والبطالة.

إفراغ هذا القانون من مضمونه.
كلها عناصر وعوامل تجعلنا سنصوت ضد هذا المشروع، بالنظر إلى أنه مشروع عجز عن تقديم الحلول للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي